جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان :علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي بنكي
من إعداد الطالبة: مي عياض
بعنوان:

تأثير أدوات السياسة النقدية غير المباشرة على الأداء المالي للبنوك التجارية

دراسة حالة البنوك التجارية (BEA-BNA - SGA- AGB) من الفترة الممتدة من (2009-2016)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2018/05/21
أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ. خليفـــــــة لخميسي	أستاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيـــسا
د. عبد الباقي بضياف	أستاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشـرفا
أ. محسن زبيدة	أستاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان :علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي بنكي
من إعداد الطالبة: مي عياض
بعنوان:

تأثير أدوات السياسة النقدية غير المباشرة على الأداء المالي للبنوك التجارية

دراسة حالة البنوك التجارية (BEA-BNA - SGA- AGB) من الفترة الممتدة من (2016-2009)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2018/05/21
أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ. خليفـــــــة لخميسي	أستاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيـــسا
د. عبد الباقي بضياف	أستاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشـرفا
أ. محسن زبيدة	أستاذ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

الإهداء

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام
على رسول الله
أهدي ثمرة هذا العمل إلى التي
طالما شق لي دعاؤها الصعاب
تلوى الصعاب وقادتني إلى
الفوز في مراحل الحياة
..... أمي حفظها الله.....
وإلى من آزرني وكان في نفس
الوقت الأخ والصديق
وضحى من أجل ذلك بالكثير وهان
عليه كل شيء من أجلي
..... أبي حفظه الله.....
إلى كل من يذكرهم قلبي دائما
وينساهم اللسان أحيانا

الشكر

ليس بعد تمام العمل من شيء أجمل ولا أحلى من الحمد
فالحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه
وكما ينبغي لجزيل فضله وعظيم إحسانه على ما أنعم به علي من إتمام هذا البحث ثم إنه لا يسعني إلا أن أشيد بالفضل وأقر بالمعروف لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر...
أستاذي المشرف الدكتور بضياف عبد الباقي على ما خصني به من التوجيه والتصويب...وما علمني من فيض إنسانيته وخلقه الرفيع ومستواه الراقي.
وإلى كل الأشخاص والهيئات التي دعمتني وساعدتني في إنجاز هذا البحث.
إلى كل أساتذتي الأفاضل بكلية علوم اقتصادية،
علوم التسيير وعلوم تجارية.
كما أشكر كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد ولو بالدعاء بظهر الغيب،
بورك فيهم جميعا
وإلى من درسوا معي ودرست معهم على مقاعد الدراسة وخاصة تخصص اقتصاد نقدي بنكي
وإلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد
وجزاهم الله عني الجزاء الأوفى.

✍مي عياض

المراجع الش

الملخص

تعتبر ادوات السياسة النقدية من اهم الادوات التي يستعملها البنك المركزي لتنظيم البنوك التجارية لهذا لها تاثير على الاداء المالي للبنوك التجارية لما تحضى به هذه الاخيرة من مكانة متميزة على الساحة الاقتصادية من خلال دورها المتميز في توفير الموارد التمويلية ، وتأدية مختلف الخدمات المصرفية لقطاعات الاقتصاد القومي كافة لدفع عملية التنمية الاقتصادية أولا، ولدور عملية التقدير في تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة للبنك التجاري، والحكم على مدى نجاحه في تحقيق الأهداف المخططة له والتي يجب أن تتسق تماما مع متطلبات السياسة النقدية والائتمانية المستهدفة لتحقيق الاستقرار النقدي بوصفه من العناصر الأساسية اللازمة لضمان استمرار التنمية الاقتصادية بالنتائج المنشودة .

ولهذا قمنا بدراسة عينة مكونة من 4 بنوك تجارية باستخدام نماذج الانحدار الخطي ونماذج بانل مع اختيار المتغيرات التي تربط بين الاداء المالي للبنوك وأثر السياسة النقدية على ذلك، ولقد توصلنا الى وجود علاقة عكسية بين حجم الكتلة النقدية ومعدل السيولة وتبين ان التغير في معدل الاحتياطي الإجباري يؤثر على سيولة البنك باعتباره سيولة ممكنة دون ملاحظة اي أثر على معدل السيولة من ناحية معدل اعادة الخصم.

الكلمات المفتاحية: سياسة نقدية، اداء مالي، بنوك تجارية، استقرار نقدي.

Abstract:

Monetary policies indirect instruments are considered one of the most important tools that central bank uses to organize commercial banks so it has an effect on the financial performance of commercial banks which have an eminent position in the economic field via its vital role in providing financial resources and performing various banking services for all national economic sectors. This is done to develop the process of economic growth first and for the role of estimation process in achieving efficiency by using the resources obtainable in the hands of the commercial bank; and to judge its rouge of success in achieving the planned objective. These must be in complete accordance with the targeted credit and monetary policy requirements to achieve monetary stabilization since it is specified as one of the obligatory basic elements that ensures the continuity of economical growth with the desired results.

Therefore, we studied a sample of 4 commercial banks using Liner regression forms and panel forms. We chose variables that link the financial performance of commercial banks and the effect of monetary policies. As a result, we found that a reversal relationship does exist between the size of the mass and liquidity rate and that the change in reserve rate does effect the bank liquidity since it is considered a possible liquidity without noticing any effect about the discount rate on the liquidity rate.

KEY- WORD:
monetary policies , performance, commercial bank , monetary stabilization .

قائمة المحتويات

الإهداء ..... **II**

الشكر..... **III**

ملخص ..... **IV**

قائمة المحتويات ..... **VI**

قائمة الجداول ..... **VII**

قائمة الملاحق .....**VIII**

المقدمة.....**ب**

الفصل الأول: التأصيل النظري للأداء المالي والسياسة النقدية.....

المبحث الأول: مفاهيم عامة للأداء المالي والسياسة النقدية .....

المبحث الثاني.: الدراسات السابقة .....

الفصل الثاني: دراسة أثر ادوات السياسة النقدية الغير مباشرة على اداء البنوك التجارية .....

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.....

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.....

الخاتمة .....

المراجع.....

الملاحق.....

الفهرس .....

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
1	مؤشرات قياس ربحية البنوك	08
2	نسب السيولة	09
3	تقديم البنوك التجارية المدروسة	21
4	مؤشرات قياس السيولة المستخدمة في الدراسة	22
5	مؤشرات قياس على مؤشرات السيولة المستخدمة في الدراسة	23
6	تغيرات نسب السيولة	25

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
الملحق رقم 1	جدول تغيرات نسب السيولة	42
الملحق رقم 2	جدول يوضح تغير الاحتياطي الاجباري	42
الملحق رقم 3	جدول يوضح تغير الكتلة النقدية M_2	42
الملحق رقم 4	النموذج التجميعي	42
الملحق رقم 5	اختبار Lagrange Multiplier (LM)	43
الملحق رقم 6	النموذج العشوائي	43
الملحق رقم 7	النموذج الثابت	44
الملحق رقم 8	اختبار HAUSMAN	45

مقدمة

توطئة:

مما لاشك فيه أن جميع فروع النشاط الاقتصادي في الوقت الحالي و بصفة أساسية تعتمد بدرجة كبيرة على الجهاز المصرفي حيث تلعب المصارف التجارية دورا رياديا واستراتيجيا في تنفيذ السياسات الاقتصادية و اخرا مساندا في البلدان النامية والمتقدمة وبذلك فإنها تساهم بشكل حيوي في تصعيد وثائر التنمية الاقتصادية، وهذا الأمر يتطلب تفعيل دور المصارف التجارية بتوفير بيئة اقتصادية ملائمة وصالحة لممارسة الأنشطة المختلفة من خلال رسم السياسات الاقتصادية بشكل واضح ومتناسق ملائم مع الظروف الاقتصادية السائدة للحفاظ على استقرار المؤشرات الاقتصادية وضمان تخطيها للظروف الاستثنائية والطارئة.

يلعب البنك المركزي دوراً مهماً في تمثيل الدولة وبسط سيادتها على أنشطة الحياة اليومية(المالية– الاقتصادية – الاستثمارية – التجارية– الاجتماعية) سواء للفرد أو المجتمع ككل، فالبنك المركزي يعكس دور الحكومة في النشاط المالي والاقتصادي وذلك من خلال التحكم باتجاهات التعامل النقدي في السوق وضبط السياسة النقدية وتوجيه الموارد ومجالات الإنتاج نحو الاستخدام الأمثل والفعال وفق الإمكانات المتاحة للدول، إصدار الأوراق النقدية، المحافظة على مستويات الدخول والأسعار، مراقبة أسعار الصرف واتخاذ التدابير اللازمة لاستقرار الحياة الاقتصادية والمالية عموما مستعينا بالأساليب والوسائل التي تمكنه من الأداء الكفء والفعال لهذه المهام. بالإضافة إلى أنه يزاول مجموعة من الوظائف الأخرى (مباشرة – غير مباشرة) من أهمها متطلبات الحد الأدنى للاحتياطي الاجباري، وتطبيق آلية سعر الخصم، ودور المقرض الأخير، وعمليات السوق المفتوحة. وبالرغم من أهمية الأدوار الوظيفية التي ينهض بها المصرف المركزي عموما من خلال تحمله لأعباء المسؤولية القانونية باعتباره بنك الدولة وبنك البنوك فمن خلال المهام والوظائف التي يطلع بها قانونا تتضح مدى قوة النظام النقدي والمصرفي الكلي ومن ثم المالي والاقتصادي للبلد المعني فضلا عن كونه المرجع المسئول عن مراقبة تنفيذ السياسة النقدية للدولة وكذلك سياستها المصرفية من خلال أدواته ووسائله التي قد تختلف من نظام اقتصادي لآخر حسب مدى قوة هذا الدور وحد تدخل الدولة في النشاط المالي والاقتصادي.

وباعتبار البنوك التجارية الركيزة الأولى في أي اقتصاد لتحقيق وجهته ومصيره والوصول لأهدافه، فان نجاحها شرطا أوليا، غير ان إمكانية البنوك التجارية في لعب الدور المرسوم لها في مساندة التنمية الاقتصادية يعتمد على المناخ الاقتصادي السائد في البلد وطبيعة السياسات المنتهجة التي لها تأثير على اهم المؤشرات المالية للبنوك التجارية، فبدون سياسة اقتصادية سليمة ومستقرة لا يمكن تحقيق اداء جيد للبنوك التجارية.

وبذلك في هذا البحث سنتطرق لدراسة أحد هذه السياسات الاقتصادية المنتهجة السياسة النقدية وبالتحديد اثر أدوات السياسة النقدية غير المباشرة على أداء البنوك التجارية. ومنه نطرح الإشكال التالي:

- **ما مدى تأثير ادوات السياسة النقدية غير المباشرة على الاداء المالي للبنوك التجارية؟**

ومن هنا نطرح التساؤلات التالية :

– هل توجد علاقة بين معدل اعادة الخصم الذي يفرضه البنك المركزي و الاداء المالي للبنوك التجارية ممثلة بمعدل السيولة ؟

– هل توجد علاقة بين الاحتياطي الاجباري الذي يفرضه البنك المركزي والاداء المالي للبنوك التجارية ممثلة بمعدل السيولة؟

– هل توجد علاقة بين حجم الكتلة النقدية والاداء المالي للبنوك التجارية ممثلة بمعدل السيولة؟

–فرضيات البحث:

تم صياغة فرضيات البحث بناء على الإشكالية المطروحة .وتتمثل الفرضيات فيما يلي:

- يؤثر معدل اعادة الخصم على الاداء المالي للبنوك التجارية ممثلا بمعدل السيولة؛
- يؤثر الاحتياطي الاجباري على الاداء المالي للبنوك التجارية ممثلا بمعدل السيولة؛
- توجد علاقة بين حجم الكتلة النقدية والاداء المالي للبنوك التجارية ممثلا بمعدل السيولة.

تزداد أهمية الموضوع في الوقت الراهن لما تشكله السياسة النقدية من أثر هام وفعال على الأداء المالي للبنوك التجارية، وذلك بسبب حجم الخسائر التي يمكن أن تتحملها البنوك.

– مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا نختار الموضوع والبحث فيه ما يلي:

- اهمية أثر الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية وربطها بالأداء المالي للبنوك في الوقت الحالي، وتزايد أهمية الأبحاث من خلال المؤتمرات الدولية والملتقيات العلمية في معظم بلدان العالم؛
- تماشي الموضوع مع تخصص اقتصاد نقدي وبنكي؛
- الأهمية والقيمة الكبيرة التي يكتسبها الموضوع؛
- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.

– اهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

– محاولة رصد وتحليل أهم متغيرات أدوات السياسة النقدية وربط علاقتها بالأداء المالي للبنوك التجارية.

– التأكيد على أهمية أدوات السياسة النقدية ومساهمتها في دعم الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين الأداء المالي للبنوك التجارية.

– محاولة ربط العلاقة في تأثير الأدوات غير المباشرة على مؤشرات السيولة في البنوك التجارية الجزائرية.

– حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** وسيختص هذا البحث في تناوله لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر وهي: بنك الخليج الجزائر(AGB)، سوسيتي جينرال (SGA)، بنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك الخارجي الجزائري (BEA).

-**الحدود الزمانية:** سنعتمد في هذا البحث على البيانات المالية المأخوذة من التقارير السنوية لمجموعة من البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الممتدة من 2009-2016.

-منهج البحث والأدوات المستخدمة:

إن الموضوع الذي نود معالجته وطبيعة ونوع المعلومات المتوفرة عنه وطريقة تحليلها، تفرض علينا استخدام منهج معين لمثل هذه الدراسة، ويتمثل هذا المنهج في :**المنهج الوصفي** الذي يناسب طبيعة ونوع الدراسة والكشف عن مختلف جوانبه خاصة من الجانب النظري، كما يمكن من خلال هذا المنهج تحليل الواقع وتشخيص المتغيرات للوصول إلى تفسيرات ونتائج دقيقة، بالإضافة إلى ذلك تم استخدام منهج **دراسة حالة** عينة من البنوك التجارية الجزائرية فيما يتعلق بالدراسة الميدانية.

– مرجعية الدراسة:

على مستوى الجانب النظري اعتمدنا على اهم الدراسات، الأطروحات العلمية والكتب كذا المنشورات والمقالات العلمية، أما على المستوى التطبيقي سنعتمد على التقارير السنوية الخاصة بمجموعة من البنوك في موضوع الدراسة.

- **صعوبات البحث:** ونشير إلى مجموعة من الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث، ونذكر منها:
- قصر الفترة الممنوحة لإعداد البحث؛
- صعوبة تجميع المعطيات والبيانات لعينة من البنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة.

- هيكل البحث

انطلاقا من طبيعة الموضوع ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم موضوع البحث إلى فصلين بعد المقدمة؛ فصل يتضمن الجانب النظري للدراسة وفصل تطبيقي يتضمن الجانب العملي والميداني للبحث كما يلي:

-**الفصل الأول:** قمنا بتقسيم الفصل الى مبحثين، الاول تطرقنا فيه الى الجانب النظري للأداء المالي والسياسة النقدية حيث توسعنا قدر الامكان في مختلف المفاهيم والاهداف التي تبين اهم الاساسيات للموضوع المدروس. اما الثاني فتطرقنا فيه الى الدراسات السابقة التي تعالج المتغيرات المؤثرة على الاداء المالي للبنوك التجارية كذا ادوات السياسة النقدية مع المقارنة بين وجوه الاختلاف والتشابه مع الموضوع المدروس.

-**الفصل الثاني** :قمنا بتقسيمه الى مبحثين، الأول يقدم الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة مع عرض المتغيرات التابعة والمستقلة اما الثاني فيقدم نتائج الدراسة المتوصل اليها ويختبر صحة الفرضيات.

الفصل الأول: التأصيل النظري للأداء المالي والسياسة النقدية

تمهيد

يتحقق التوازن والاستقرار الاقتصادي برسم وتطبيق سياسة اقتصادية واضحة للعالم ومن هنا يتبين لنا موضوع السياسة الاقتصادية له ارتباط وثيق بالأهداف المراد تحقيقها في كل دولة .

وحتى تستطيع السياسة الاقتصادية من تحقيق الاهداف فهي بحاجة الى سياسات ووسائل تساعدها على ذلك. ولعل اهم هذه السياسات الاقتصادية السياسة النقدية والتي تحتل مكانة هامة بين السياسات لأنها تستطيع تحقيق هذه الاهداف معتمدة في ذلك على ادواتها المتعددة التي تؤثر بالتأكيد على مختلف الجوانب الاقتصادية ومنها حركة البنوك التجارية باعتبارها من اهم ركائز الاقتصاد.

ومن اجل معرفة اهم اثار ادوات السياسة النقدية على الاداء المالي للبنوك التجارية وابراز اهم اهدافها تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الاول: مفاهيم عامة للأداء المالي والسياسة النقدية

المبحث الثاني: الدراسات السابقة التي تتطرق الى موضوعنا وتعالجه كراي مسبق يهتدى به.

المبحث الاول: مفاهيم عامة للأداء المالي والسياسة النقدية

تعتبر البنوك التجارية من أهم مكونات الجهاز المصرفي باعتبارها من أهم مصادر تمويل القطاعات الاقتصادية، نظراً للدور الذي تلعبه من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسب، وهنالك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفعاليتها في تعبئة الودائع وجذبها ثم تقديمها في الائتمان والخدمات المصرفية الأخرى، وبالتالي تؤثر على دورها في تمويل الاقتصاد.

المطلب الاول: ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك التجارية من أقدم البنوك نشأة، فهي تمثل عصب النشاط الاقتصادي من خلال توفير التمويل اللازم للأفراد والمؤسسات، وبالتالي فهي الركيزة الأساسية للنظام البنكي.

الفرع الاول: تعريف البنوك التجارية

التعريف الأول: هي تلك البنوك التي تقوم بقبول الودائع، تدفع عند الطلب أو لأجل وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عملية تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات.[1]

التعريف الثاني: هي البنوك التي تعتمد أساسا على الأعمال التجارية من تلقي الودائع، خصم الكمبيالات، شراء و بيع العملات الأجنبية، إصدار خطابات الضمانات، فتح الاعتمادات وتقديم القروض لفترات قصيرة.[2]

ويمكن القول من خلال التعاريف السابقة ان البنوك التجارية تلعب دور الوسيط بين فئة العجز المالي وفئة الفائض المالي وهذا بقبول الودائع(الفائض) من جهة وتقديم القروض لجهة اخرى(العجز).

الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية

تتمثل خصائص البنوك التجارية فيما يلي:

– تأتي البنوك التجارية في الدرجة الثانية من حيث التسلسل الرئاسي للجهاز المصرفي بعد البنك المركزي، حيث يباشر هذا الأخير رقابة من جانب واحد بما له من أدوات ووسائل وتقنيات، يهدف من خلالها إلى التحكم في نشاط البنوك بما يتوافق وطبيعة اقتصاد البلد.[3]

– تكمن أهمية البنوك التجارية بصفتها الحجر الأساس للنظام المصرفي في الدور الهام الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود، فهي لا تقبل ودائع الأفراد فقط ولكن تقوم بخلقها أيضا.

– البنوك التجارية هي مؤسسات رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وبأقل تكلفة، وذلك من خلال تقديمها خدمات مصرفية وخلقها لنقود الودائع، وهي بذلك تؤثر في السياسة الاقتصادية للدولة.

– هي مؤسسات مالية تتعامل بالأموال أخذاً وعطاءاً، أي تأخذ الأموال من عند الجمهور في شكل ودائع وتقوم بمنحها في شكل قروض.

---

[1] حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 105.

[2] عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل **وإدارة المؤسسات المالية**، بدون طبعة، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص:150.

[3] رايس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009، ص– ص: 22/ 24.

– تمنح القروض القصيرة الأجل لغايات التجارة أو الاستعمال الشخصي على النحو الخاص .[1]

الفرع الثالث: وظائف البنوك التجارية

–تحصيل مستحقات العملاء من مصادرها المختلفة من شيكات او كمبيالات او سندات و غيرها من اشكال ووسائل الدفع.

– تبديل العملات الاجنبية مقابل عمولة او الانجاز احيانا بالعملات الاجنبية.

– اصدار الكفالات لصالح العملاء، وهنا لا يقدم المصرف الاموال انما يتعهد بالدفع في حال قصر الزبون عن الوفاء بالتزاماته.

–المتاجرة بالأوراق المالية لصالحه، او تكوين محافظ استثمارية للعملاء وتمويل المضاربين بالأصول المالية وتخديم دفع ثمن الاصول محل المتاجرة في سوق الاوراق المالية.

– القيام بتخديم الصيرفة الالكترونية ونشر اجهزة الصراف في اماكن تواجد الزبائن وخاصة الاسواق. [2]

الفرع الرابع: البنك المركزي مفهومه وقواعده

إذا ما حاولنا إعطاء مفهوم للبنك المركزي نجد أ ا استندت الى خصائصه كبنك مركزي نذكر منها:

التعريف الاول : بنك البنوك أو بنك الدولة و شيخ المصارف ، و هو مملوك للقطاع العام و ليس للقطاع الخاص أي دور فيه، و يمثل العمود الفقري للقطاع البنكي لأي دولة.[3]

التعريف الثاني : هو تلك المؤسسة التي تشغل مكان رئيسيا في سوق النقد ، حيث يمده بالدعم في حدود السياسات التي يقررها .[4]

ومنه يمكن القول أن البنك المركزي هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل دول العالم، وهو المؤسس التي تترأس النظام النقدي وتشرف على شؤون النقد والائتمان في العصر الحاضر وهو يتمتع بالسيادة والاستقلالية

[1] ، حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن مرجع سابق الذكر، ص106.

[2] علي كنعان، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني،1433/2012، ص205.

[3] سامر بطرس جلدة ،**النقود والبنوك**، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص113.

[4] حدة رايس ، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، بدون طبعة، دار ايتر اك للطباعة والنشر، القاهرة ،2009، ص 114.

الفرع الخامس : وظائف البنك المركزي

إذا كان لكل بنك مركزي في دولة معينة وظائف خاصة به تميزه عن غيره من البنوك المركزية في الدول الأخرى، إلا أنه يمكن تحديد سمات أو وظائف مشتركة منها :

–البنك المركزي هو بنك الإصدار: الإصدار النقدي هو العملية التي يقوم بواسطتها البنك المركزي بوضع نقود قانونية بحوزة الاقتصاد، ككل ويتجسد ذلك ماديا وفنيا في طبع الأوراق النقدية أو ما بما يسمى ورق البنكنوت و وضعها في التداول، ولا يقوم البنك المركزي بذلك من فراغ و لكن يقوم بذلك تبعا لحصوله على إحدى أصول غطاء الإصدار النقدي.[1]

–البنك المركزي هو بنك الحكومة : حيث يعمل البنك المركزي كبنك للحكومة و المؤسسات العامة و كيل مالي لها و الى تقديم المشورة للحكومة في رسم السياسة المالية و الاقتصادية للدولة و اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة المشكلات الاقتصادية، كما يعتبر المستشار المالي للحكومة والمسؤول عن كل احتياطا ا ويقدم لها كل القروض ذات الآجال المختلفة التي هي بحاجة إليها ويمسك حسابا ا وينظم مدفوعا ا الخارجية منها كما يشرف على كل الاتفاقيات المالية التي تنعقد في الخارج.[2]

البنك المركزي هو بنك البنوك : و تعني هذه الوظيفة وقوف البنك المركزي مستعدا لتعزيز الأموال اللازمة للمؤسسات داخل الجهاز البنكي، حيث يقوم البنك المركزي بتقديم الخدمات البنكية للبنوك التجارية تماما مثل ما يقوم به البنوك التجارية الى المشروعات والأفراد[3].

المطلب الثاني: عموميات حول الاداء المالي

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف والخطط، ويعبر على أداء المؤسسات حيث يعتبر الدعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة.

الفرع الاول: مفهوم الاداء المالي

[1] أكرم حداد و مشهور هذلول ،**النقود والمصارف "مدخل تحليلي ونظري** ،ط1، دار وائل للنشر ،الأردن، 2005، ص:140 .

[2] سمير أيت عكاش ، **التنظيم والرقابة البنكية**، مطبوعة مقدمة لطلبة ماستر تخصص: اقتصاديات المالية و بنوك، جامعة أكلي محند أولحاج ، البويرة، الجزائر، 2014، ص 12.

[3] حسين محمد سمحان و إسماعيل يونس يامن ،**اقتصاديات النقود والمصارف**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ،الأردن، 2011، ص137 .

التعريف الأول: الأداء مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها، الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق فيه الأهداف، الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك.[1]

التعريف الثاني: علاقة الموارد المخصصة والنتائج المحققة.[2]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول ان الاداء المالي هو الكفاءة والفعالية معا لاستغلال (الموارد) الموضوعي للموارد وهذا لتحقيق الاهداف المدروسة.

الفرع الثاني: اهمية الاداء المالي

-زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره الى فرص استثمارية أكبر، ونمو وارتفاع في نسبة استخدام واستغلال العمالة الموجودة.

-انخفاض تكلفة رأس المال والتي ترتبط بارتفاع قيمة المؤسسة مما يجعل الاستثمار أكثر جذب للمستثمرين والعملاء

-أداء تشغيلي أفضل ناجم عن تخصيص أفضل الموارد المتاحة.

-خفض وإمكانية التحكم في الأزمات المالية التي تصيب المؤسسة.

-بناء علاقة أفضل مع كل أصحاب وأطراف المصالح مما يساعد على تحسبن العلاقات مع كل من المنتج المحلي والدولي.

-تقديم معلومات مفيدة من خلال التقارير، بما يمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب

-تساعد على توجيه الإدارة العليا الى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة الى الإشراف والمراقبة. [3]

المطلب الثالث: تقييم الاداء المالي وعناصره

[1] عمر صخري، **اقتصاد مؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2006، ص56.

[2] عادل عشي، **الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002/2001، ص19.

[3] احمدبن احمد، إثر **السياسات الاقتصادية على الاداء المالي للبنوك التجارية**، مذكرة غير منشورة، جامعة حمه الوادي ،2015/2014، ص44.

إن عملية تقييم الأداء بصفة عامة سواء مالي أو غير مالي تهدف إلى إظهار واستخلاص جوانب القوة والضعف في المؤسسة، وذلك بمقارنة ما كانت دف إليه أو ما تخطط له المؤسسة لتحقيقه مع ما حققته بالفعل أو ما تم الوصول إليه فعليا.

الفرع الاول: مفهوم تقييم الاداء المالي

التعريف الاول: محصلة النتائج التي تم التوصل اليها ومقارنتها مع الاهداف التي تم تسطيرها مسبقا او الاهداف الموضوعة. [1]

التعريف الثاني: المراقبة المستمرة لإنجازات برامج المؤسسة وسجلاتها، ولاسيما مراقبة وتسجيل جوانب سير التقدم نحو تحقيق غايات موضوعة مسبقا.[2]

الفرع الثاني: اهداف تقييم الاداء المالي

و تتمثل هذه الاهداف فيمايلي : [3]

- يهدف تقييم الأداء إلى الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإرادية والقدرة الكسبية للشركة، حيث أن الأولى تعي قدرة الشركة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها تجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعي الثانية قدرة الشركة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة. وبمكن تلخيص الأهداف كما يلي:

- تحديد مسؤولية كل مركز، أو قسم في الشركة عن مواطن اخلل والضعف في النشاط الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية، وتحديد إنجازاتها سلبا أو إيجابا، الامر الذي من شأنه خلق منافسة بين الاقسام اتجاه رفع مستوى أداء الشركة.

-الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة حقق عائدا أكبر بتكاليف أقل وبنوعية أجود.

[1] Marie Tresanini, **Evaluer les compétences**, Edition Ems management end société colombelles, paris, 2004, p18.

[2] شنن نبيل، **استخدام بطاقة الاهداف الموزونة كمدخل لقياس وتحسين الاداء في المؤسسة الاقتصادي**، مذكرة ماجستر غير منشورة، 2010/2009، ص 35.

[3] سليم عماري، **دور تقييم الاداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات**، مذكرة ماجستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015/2014، ص31.

-تصحيح الموازنات التخطيطية، ووضع مؤشراتها يف المسار الذي يوازن بني الطموح والإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات واخطط العلمية، البعيدة عن المزاجية والتقديرات غري الواقعية.

-تقديم تصور عام للإدارة العليا في البلاد عن أداء الأنشطة المختلفة في الاقتصاد الوطني، وهذا ما يمكنها من إجراء مراجعة تقويمية شاملة تساعد على الارتقاء بالإدارة الاقتصادية نحو الأفضل.

الفرع الثالث: عملية تقييم الاداء

إن عملية تقييم الأداء بالمؤسسات الاقتصادية لم تحظى بالاتفاق التام حول مراحلها نظرا لطبيعة الموضوع مراد تقييمه، فعملية تقييم أداء الأفراد مثلا تختلف في بعض مراحلها عن عملية تقييم الأداء الإنتاجي، لذلك سيتم التطرق في هذا العنصر إلى عملية التقييم التي نشتقها من عملية الرقابة والتي تصلح لتقييم النتائج المتحصل عليها في شكل رقمي.

عموما يمكن حصر مراحل عملية التقييم في أربع مراحل أساسية مكملة لبعضها البعض، غياب واحدة منها تعرقل العملية ككل، وهي بالترتيب كما يلي: أولا جمع المعلومات الضرورية لعملية التقييم ،ثانيا قياس الأداء الفعلي، ثالثا مقارنة الأداء الفعلي بمستويات الأداء المعيارية، رابعا دراسة الانحراف وإصدار الحكم. [1]

الفرع الرابع: مؤشرات قياس ربحية البنوك التجارية

تسعى البنوك لتحقيق أعلى مستوى من الأرباح، إذ يعتبر الربح من الأهداف الرئيسية للبنك .ولكي يتمكن هذا الأخير من تحقيق الربحية عليه أن يقوم بتوظيف الأموال التي حصل عليها في موجودات تدر عليه بعوائد مناسبة. وعليه نود في هذا المطلب توضيح أهم المقاييس المختلفة في تقدير الأداء والربحية.

وهناك مجموعة من المقاييس التي يتم الاعتماد عليها في قياس أداء وربحية البنوك، ولعل من أبرز المقاييس المحاسبية المعتمدة على المعلومات المحاسبية والمستمدة من القوائم المالية للبنوك، هذه المؤشرات يعبر عنها بأنها مقاييس تقليدية لقياس الربحية لا تزود بمعلومات عن كيف يمكن لإدارة البنك من إضافة قيمة لحملة الأسهم إذا كان هدفها هو تعظيم ثروة حملة الأسهم وتكوين قيمة للبنك، ومن أهم هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

[1] محمود جلال ، **استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الاداء المالي و التنبؤ بالازمات المالية للشركات** ، المؤتمر الدولي السابع بجامعة الزرقاء الخاصة ، ص36.

جدول رقم 1: مؤشرات قياس ربحية البنوك

المؤشر	العلاقة	الدلالة
معدل العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية	تبين لنا هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر من أموال مالكين من الربح في البنك.
نسبة هامش الربح	هامش الربح على إجمالي الموجودات	تبين هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح والعكس.
معدل العائد على الودائع	صافي الربح بعد الضريبة إجمالي الودائع	يقيس مدى قدرة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي نجح في الحصول عليها باعتبارها من الأموال الإستراتيجية المتاحة للتوظيف وهي أكبر مصادر التوظيف في المصرف.
معدل العائد على إجمالي الموجودات	صافي الربح بعد الضريبة على رأس مال المدفوع	تبين لنا هذه النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في أصول البنك من الربح ،وزيادة هذه النسبة تعني كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول الإيرادية
معدل العائد على رأس المال المدفوع	صافي الربح بعد الضريبة على رأس مال المدفوع	يبين هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات رأس المدفوع من الأرباح المتحققة بعد دفع الضريبة ومقارنة هذا المعدل مع المدة الزمنية المختلفة يعطي مؤشرا لقياس تطور العائد على رأس المال المدفوع.
معدل العائد على الموارد المتاحة	صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الودائع +حق الملكية	يبين هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الموارد سواء كانت ذاتية أو خارجية من صافي الربح المتحقق. وبذلك فإن هذا المعدل يبين كفاءة البنك في تحقيق الأرباح من الموارد المتاحة له.

– **المصدر**: اعتمادا على نذيرة التواتي ، محددات الاداء المالي للمؤسسات البنكية

جدول رقم 2: نسب السيولة

المؤشر	العلاقة	الدلالة
نسبة النقدية إلى إجمالي الأصول	النقدية على إجمالي الأصول	هذه النسبة عرضة للتغير تبعا للظروف الاقتصادية للبلد ويستخدم هذا الاحتياطي كوسيلة للتأثير في حجم الائتمان المصرفي، وان ارتفاع هذه النسبة تعني ارتفاع قدرة البنك التجاري على الوفاء بالالتزامات المالية في الأوقات الغير اعتيادية.
نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة	إجمالي الودائع الجارية على إجمالي لودائع الادخارية و الآجلة	تسمح هذه النسبة للبنوك التجارية بتحديد احتياطاته من النقدية السائلة في ضوء حجم الودائع الجارية التي تمثل أكثر أنواع الودائع من حيث السحب والإيداع والتقلب المستمر.
نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة	الأرصدة لدى البنك المركزي على إجمالي الودائع	هذه النسبة عرضة للتغير تبعا للظروف الاقتصادية للبلد ويستخدم هذا الاحتياطي كوسيلة للتأثير في حجم الائتمان المصرفي، وان ارتفاع هذه النسبة تعني ارتفاع قدرة البنك التجاري على الوفاء بالالتزامات المالية في الأوقات الغير اعتيادية.
معدل النقديات	النقديات على إجمالي الودائع	يقيس هنا المعدل قدرة البنك على تلبية التزاماته من النقدية المتوفرة لديه في الصندوق وأرصدته لدى البنوك الأخرى، ويجب تجنب الإفراط في ارتفاع أو انخفاض هذا المعدل.

المصدر :نذيرة التواتي، محددات الاداء المالي للمؤسسات البنكية

المطلب الرابع: السياسة النقدية وادواتها

من خلال هذا سنحاول التطرق إلى إبراز مفهوم السياسة النقدية وادواتها

الفرع الاول: تعريف السياسة النقدية

– التعريف الأول: التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان واستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية.[1]

– التعريف الثاني: عرفها **George Parient** على أنها مجموع التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف. [2]

[1] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**، مؤسسة شباب، الجامعة الإسكندرية، ،2000 ص 93.

[2] بقبق ليلى، **الية تأثير السياسة في الجزائر ومعوقاتها الداخلية**، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد بتلمسان ،2015/2014، ص18.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول السياسة النقدية هي الاجراءات التي تتبعها السلطة النقدية لتأثير على النشاط الاقتصادي وهذا من زاوية الاصدار النقدي والائتمان المصرفي.

الفرع الثاني: اهداف السياسة النقدية

تسعى السلطات النقدية إلى تحقيق جملة من الأهداف من خلال السياسة النقدية ،حيث يوجد اتفاق واسع على أن **الأهداف الرئيسية والنهائية** للسياسة النقدية هي نفسها تقريبا أهدافاً للسياسة الاقتصادية، وتتمثل هذه الاهداف فيمايلي:[1]

-تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:

يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى كل دولة إلى تجنب التضخم ومكافحته، وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد إن وجد، وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها لأن المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية.

ويتحقق هذا الهدف من خلال التدخل المستمر من قبل السلطة النقدية للتأثير فيتدفق الدخل عن طريق الإدارة الرشيدة والمستمرة لعرض النقود ومراقبة الائتمان المصرفي، لأن التغير في الأسعار يؤدي إلى إحداث أضرار جسيمة بفئة الدائنين ولصالح المدنيين، وهو ما يؤدي إلى توزيع سيء للثروة بين الطرفين.

والواقع أن لجوء السياسة النقدية لمعالجة مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وطيدة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، وقد أكد "فريدمان" في اللجنة الاقتصادية للكونغرس الأمريكي سنة 1929 أنه من الصعب ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود، وأنه لا توجد دولة في العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء إلى خفض معدل الزيادة في كمية النقود. وقد اتجهت مختلف الدول المتقدمة في الآونة الأخيرة نحو تكليف البنك المركزي بمهمة رئيسية هي الحفاظ على استقرار الأسعار، وإعطائه الاستقلالية في إدارة السياسة النقدية بالطريقة المناسبة لتحقيق هذا الهدف.

-تحقيق العمالة الكاملة:

أي تحقيق التشغيل الكامل والاستغلال الأمثل لجميع الموارد الاقتصادية المتاحة في المجتمع، وتحقيق هذا الهدف يعني السماح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 3 %إلى2%،وتخفيض البطالة يتم عن طريق زيادة الطلب الفعال من خلال قيام السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي، فتنخفض بذلك معدلات الفائدة، فيقبل

[1] المركز الجامعي احمد زبانة، **أثر السياسة النقدية على المعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر**، غليزان.

رجال الأعمال على الاستثمار، فيزداد التشغيل في الاقتصاد القومي، وبالتالي زيادة الاستهلاك فيرتفع الدخل.

ميزان المدفوعات لدولة ما هو" سجل منتظم لجميع معاملاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي في سنة معينة"،وينتج عن هذه المعاملات في حالة الاستيراد أن يدفع ثمن السلع والخدمات للخارج، ويسجل حجم الأموال المدفوعة في جانب المدفوعات، أو يتم تحصيل ثمن السلع والخدمات في حالة التصدير للخارج ويسجل حجم الأموال المحصلة في جانب المدخلات.

– ولتحقيق هذه الأهداف النهائية، قد تواجه السلطات النقدية مشكلة عدم إمكانية التأثير على تلك الأهداف مباشرة، ومن ثم يحدد البنك المركزي أدوات يستخدمها لكي يؤثر على الأهداف النهائية بطريقة غير مباشرة بعد فترة زمنية غالبا تتعدى السنة. والانتظار كل هذه الفترة قد يؤدي إلى فوات الأوان أمام البنك المركزي لكي يتخذ الإجراءات التصحيحية على سياسته في حال وجود الأخطاء، وبالتالي عدم بلوغ الهدف المنشود. وتفاديا للوضع السابق يستهدف البنك المركزي متغيرات تقع بين أدواته وبين تحقيق أهدافه النهائية أو العامة تسمى **بالأهداف الوسطية**[1] .

فالأهداف الوسطية هي عبارة عن متغيرات نقدية غير مراقبة جيدا، وهدف السياسة النقدية التحكم فيها لتعديل العرض والطلب الكليين، ومن ثم التأثير على النشاط الاقتصادي. وتتمثل هذه الأهداف الوسطية عموما في:

– معدلات الفائدة: والتي شكلت المتغيرة الوسيطة المميزة في النظرية النقدية الكينزية، حيث نادى الكينزيون بضرورة الحفاظ على معدلات الفائدة عند حدها الأدنى بهدف تشجيع الاستثمارات ومن ثم الطلب الكلي. ويعمل البنك المركزي على مراقبة معدلات الفائدة لأن مستواها وتطورها يؤثران مباشرة على سلوكيات المتعاملين الاقتصاديين من حيث الاستهلاك والادخار كما تؤثر هذه المعدلات كذلك على اختيارات مالكي رؤوس الأموال بين استثمارها وتوظيفها.

– **المجمعات النقدية:** وهو الهدف الوسيط المفضل عند النقديين، الذين نادوا بضرورة تثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريب بمعدل نمو الاقتصاد الحقيقي لتحقيق الاستقرار النقدي. حيث يعمل البنك المركزي على مراقبة تطور كمية النقود المتداولة في الاقتصاد وذلك لأن النمو المتوازن للاقتصاد يتطلب أن تكون كمية النقود المتاحة تتطابق وتتوافق مع احتياجات الإنتاج وتبادل المنتجات. وعليه يبدو من الضروري بالنسبة للبنك المركزي معرفة حجم وسائل الدفع المتاحة عرض النقود والكيفية التي يحصل بها المتعاملين عليها الطلب على

[1] . د، علي توفيق صادق، د، معبد على الجارحي، د، نبيل عبد الوهاب لطيفة، **السياسات النقدية في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، العدد الثاني، أبوظبي، 1996، ص 39.

النقـود. وفي هـذا الإطـار تم إعـداد مـا يسـمى بالمؤشـرات الإحصـائية الـتي تعكـس قـدرة الإنفـاق للمتعـاملين الاقتصـاديين الغير مـاليين المقيمـين، تسـمى هـذه المؤشـرات بالمجمعـات النقديـة، والـتي يتم مـن خلالهـا التمييـز بـين مختلف الأصول النقدية وبشكل منطقي.

الفرع الثالث: ادوات السياسة النقدية

أولا: الأدوات غير المباشرة:

يتحدد الغرض الأساسي من استخدام أدوات غير المباشرة في التأثر على كمية الائتمان المصرفي أي التأثير في حجم عمليات الإقراض والاقتراض فمن خلالها تستطيع السياسة النقدية التأثير على النشاط الاقتصادي بطريقة توسعية أو انكماشية، وهناك ثلاث أدوات للتأثير على العرض النقدي وهي: عمليات السوق المفتوحة والتي تؤثر على القاعدة النقدية، والتغيرات في سعر الخصم الذي يؤثر على كمية القروض المخصومة، والتغير في متطلبات الاحتياطي والتي تؤثر على المضاعف النقدي.

1. سياسة إعادة الخصم:

ويعرف سعر إعادة الخصم على أنه السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للبنوك التجارية وهو أيضًا يمثل سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها.

وتعتبر سياسة إعادة الخصم من أقدم وسائل السياسة النقدية المنتهجة من قبل البنوك المركزية، فقد شاع استخدامها في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين غير أنها أصبحت قليلة الأهمية في العصر الحالي ولا يتم تحديد هذا السعر بناءً على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة بل يتحدد من طرف البنك المركزي حسب السياسة المراد تطبيقها من أجل التأثير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان.[1]

2. عمليات السوق المفتوحة:

تتلخص هذه السياسة في قيام البنك المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية والنقدية في السوق المالية بهدف التقليل من حجم الائتمان الذي تقدمه المصارف التجارية عن طريق منافسيها، وهذه العمليات التي يقوم ا البنك المركزي هدفها من التحكم في كمية النقود في السوق وتداولها. فإنه يعتمد على عمليات الشراء بضخ نقودا في

[1] ماجدة مدوخ، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2003/2002، ص15.

السوق، وإذا كان هدفه في السوق العكس، فإنه يعتمد على عمليات البيع حيث يبيع سندات لسحب من السوق كميات من النقود، وذلك من خلال إتباع أساليب مشجعة في حالتي البيع والشراء حيث يرغب المشتري في الشراء والبائع في البيع، وهذه الحالة يلزمها سوق مالي نشط.

يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة، وتصبح هذه الأداة قليلة الفعالية عندما تكون للبنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة، وأسواق مالية غير متطورة، كما هو الحال بالنسبة للدول النامية وكذلك إذا اتسع نطاق البيع والشراء يمكن أن يهدد ربحية البنوك التجارية المحتفظة بكمية كبيرة منها، وكذلك إذا كان غرض البنك المركزي هو مساعدة الخزينة على بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية فإنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث تقلبات كبيرة في أسعار الأوراق.

3. معدل الاحتياطي الإجباري:

هي التزام أو إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من التزامـــات الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار عند اللزوم، ويستخدم البنك المركزي هذه السياسة ليتحكم في العرض النقدي، فعندما تبلغ السياسة النقدية الحد الأعلى من حجم الائتمان يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على الودائع المتاحة لدى البنوك، وذلك بالرفع من نسبة الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي، وعلى العكس تنخفض هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيع التوسع في الائتمان وزيادة العرض النقدي.

فعندما يظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود، وانخفاض حجم الائتمان، أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي من 20% إلى 10% مثلا تزداد قدرة البنوك التجارية بشكل مضاعف على خلق النقود ومنح الائتمان، فيزداد المعروض النقدي .[1]

ثانيا: الادوات المباشرة:

عن طريق هذه الأدوات، والتي تنطوي في إطار الرقابة المباشرة، يعمل البنك المركزي على التحكم في القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وفق التوجيهات والقرارات الإدارية التحكمية وعن طريق أساليب معينة تسمح للسلطة النقدية بالتدخل مباشرة وبصورة أكثر صراحة، وبعيدا في أغلب الأحيان عن قوى العرض والطلب

[1] ربيع سليمة، **دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي**، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة اكلي محند بالبويرة 2015/2014، ص22.

في السوق. وان الهدف الأساسي من هذا النوع من الأدوات هو التأثير على أوجه استخدام الائتمان. ومن أهم هذه الأدوات المباشرة:[1]

- سياسة تأطير القروض.

-سياسة اسعار الفائدة.

إن الاعتماد على الأساليب المباشرة في إدارة السياسة النقدية بدأ يتضاءل تدريجيا في الاقتصاديات المعاصرة لصالح الأساليب الغير المباشرة وذلك في كل الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء، ويرجع ذلك إلى الإيجابيات الكثيرة التي تتميز بها أساليب الرقابة الغير مباشرة، مقارنة مع أساليب الرقابة المباشرة وما تتميز به هذه الأخيرة من سلبيات أهمها:

-يقتصر تطبيقها على قطاعات محدودة ومن ثم محدودية فعاليتها لصعوبة تكيفها مع ظروف السوق.

-تؤدي هذه الأساليب إلى بروز مشاكل إدارية نتيجة التمييز بين القطاعات والأساس الذي يتم وفقه تحديد القطاع الأساسي من غيره، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى تجاوزات يصعب الفصل فيها.

-عدم تحفيزها لتعبئة الموارد الادخارية على مستوى الاقتصاد القومي ككل.

رابعا –المجمعات النقدية:

حتى تتمكن الدول من ممارسة السياسة النقدية على أكمل وجه، وذلك من خلال التحكم في نمو الكتلة النقدية فإنها بحاجة إلى تحديد كمية النقود المتداولة في المحيط الاقتصادي، وبالتالي وجب حصر مختلف أشكال الكتلة النقدية وفق مؤشرات و هو ما يسمى بالمجاميع النقدية، وبغية الوصول إلى تحديد مكونات الكتلة النقدية في مجاميع متجانسة فإننا نعتمد على مبدأ السيولة.و تتمثل هذه المجاميع فيما يلي: [2]

1. مجمع الاحتياط النقدي M_1

ويعبر عن الكتلة النقدية بالمفهوم الضيق ويستمد مكوناته من قيام النقود بوظيفة الوسيط في التبادل كما يتمتع بسيولة مطلقة مما يوفر إمكانية استعماله كوسيلة دفع آنية في أسواق السلع والخدمات، وذلك عن طريق التعامل اليدوي أو بالتسديد الكتابي، وتشمل المتاحات النقدية كل من:

– الأوراق النقدية والنقود المعدنية المساعدة:

وهي التي تصدر من طرف البنك المركزي وتتداول خارج الجهاز المصرفي، أي تكون في حوزة الأعوان غير الماليين.

[1] بقبق ليلى ، مرجع سابق الذكر، ص44.

[2] بقبق ليلى ، مرجع سابق الذكر ، ص37.

– مختلف الودائع تحت الطلب:

وهي الودائع المفتوحة لدى كل من البنوك التجارية والخزينة العامة والمؤسسات البريدية لفائدة الأعوان غير الماليين.

2. مجمع الاحتياطي النقدي M_2

يشمل هذا المجمع كل من مجمع المتاحات النقدية وكذا الودائع لأجل، وهو ما يسمح لنا بإدخال أشباه النقود ضمن مكونات هذا المجموع، وبالتالي فهو يمزج بين رغبة الوحدات الاقتصادية في تحقيق الأرباح والفوائد وبين الحصول على سيولة نقدية، ويضم هذا المجمع كل من:

– مجمع المتاحات النقدية M_1: وهو الذي تم تحديد مكوناته سابقا.

أشباه النقود: وهي ممثلة في مجموع الودائع التالية:

الودائع ذات أجل استحقاق محدد: وهذا الأجل يكون محدد مسبقا بين البنك والزبون.

الودائع بإشعار أو بإخطار: وهي التي تستوجب تقديم طلب بالسحب وذلك قبل فترة زمنية من تاريخ عملية السحب.

الودائع المخصصة: تقدم للبنك من أجل استعمالها في عملية معينة، مثل ما تودعه شركة ما من أجل دفع أرباح مساهميها، أو دفع أجور عمالها.

سندات الصندوق: التي تصدرها البنوك وتستحق بعد أجل محدد، مقابل هذه السندات يقوم المكتب بإيداع مبلغ نقدي يمكن السحب منه في هذا الأجل.

الودائع الدفترية: أو ما يسمى بودائع الادخار الموجودة لدى البنوك، عليها فوائد ويمكن سحبها عند الطلب ولكن بدون استعمال شيك، أي لا يستعملها للدفع مباشرة مثل الودائع تحت الطلب، إذ لابد من قيام صاحبها بعملية السحب ثم استعمال المبلغ المسحوب، وتضاف إلى هذه الودائع الدفترية (الودائع قصيرة الأجل) الموجودة لدى الخزينة العمومية.

وهكذا نلاحظ أن كل هذه الودائع تستعمل كوسائل دفع ولكن ليس عند الطلب في نفس الوقت ماعدا الودائع الدفترية، أي أن سيولتها أقل من سيولة الودائع تحت الطلب ومن ثم أقل سيولة من مجمع المتاحات النقدية.

3. مجمع الاحتياطي النقدي M_3

ويعتبر من أكبر المجمعات النقدية توسعا حيث يضم إلى جانب المجمع النقدي، التوظيفات القصيرة الأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية وتكون ممثلة في مجموع الودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط وكذا سندات الخزينة العمومية المكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية، بالإضافة إلى المجمع النقدي M_1، M_2.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من اهم السياسات الاقتصادية المعتمدة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي تتجه الدول الى استعمال ادواتها بغية الوصول للأهداف الاقتصادية المرجوة، وبذلك فقد اثارت اهمية الموضوع الكثير من الابحاث والدراسات التي تحلل مختلف العوامل المؤثرة لهذه السياسة على مختلف قطاعات الاقتصاد من بينها القطاع المصرفي.

حاولنا جمع العديد من الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية والتي تناولت موضوع أثر السياسة النقدية وكذلك الأداء المالي للبنوك التجارية، مجتمعة أو كل على حده للاستفادة منها في الإطار النظري والتطبيقي للدراسة، وتحليل النتائج المتوصل إليها.

المطلب الاول: الدراسات السابقة

انطلاقا مما سبق سنتطرق لمجموعة من الدراسات التي تعالج موضوع دراستنا وهي كالتالي:

1- **بقبق ليلى (2012) الية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاته**. تهتم هذه الدراسة بقنوات انتقال السياسة النقدية من 1964الى 2012 بهدف تحديد القنوات الاكثر ملائمة لنقل أثر السياسة النقدية للجزائر وعلاقة ذلك بالبنوك. واظهرت النتائج بأن القناة النقدية وقناة القروض يمكنها أن تكون من القنوات الأكثر ملاءمة لنقل آثار السياسة النقدية في الجزائر، ولكن أثر القروض على الإنتاج يظهر ضعيفا. أما القنوات الأخرى كقناة سعر الصرف وقناة أسعار الأصول المالية والحقيقية تظهر غير محققة. من هذه النتائج تظهر معوقات انتقال أثر السياسة النقدية في الجزائر والمتمثلة في ضعف أداء البنوك الجزائرية من جهة، وضيق نطاق السوق المالية من جهة أخرى.

2- **محمد موسى (2005) محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية**. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محددات ربحية المصارف التجارية الليبية وقياس أثر هذه المحددات على الربحية لوضع الحلول المناسبة والخروج بتوصيات تساعد إدارات هذه المصارف في تطوير أدائها المصرفي. وذلك بطرح مشكلة الدراسة التالية: «**ما هي محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية**"؟ ولدراسة هذه المشكلة تم تحديد مجتمع الدراسة في المصارف التجارية ، والحصول علي البيانات والمعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة من القوائم المالية لكل مصرف من المصارف التجارية الليبية والتقارير السنوية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي خلال الفترة الزمنية 1995-2005

وقد تم استخدام أسلوب الانحدار التدريجي وذلك للحصول على أكثر المتغيرات المستقلة تأثيرا على ربحية المصارف التجارية الليبية.

بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الأصول السائلة وربحية المصارف التجارية في كل من مصرف الجمهورية ومصرف الصحاري ،كما أظهرت النتائج أيضا أن العلاقة عكسية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة الأصول السائلة والربحية في مصرف الوحدة والمصرف التجاري الوطني ومصرف الأمة وتأتي هذه النتيجة متناسقة ومتوافقة مع أدبيات الفكر المصرفي بأن الربحية والسيولة قوتان تسيران في اتجاهين متضادين مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإذا زادت إحداهما كانت الزيادة علي حساب الأخرى, فالمصارف التجارية في ليبيا تحتفظ بأصول سائلة كبيرة

3- **بسام الحسين (2015) العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الخاصة** هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سورية في الفترة الممتدة بين 2009-2015، ولتحقيق ذلك قام الباحث بدراسة المتغيرات المستقلة التالية: حجم المصرف، نسبة المديونية، حقوق الملكية، نسبة السيولة، صافي الفوائد. وبيان أثر هذه المتغيرات على ربحية المصارف المقاسة بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد عمى حقوق الملكية. تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات وتوصلت هذه الدراسة إلى ان هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية المصارف المقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية وبين حجم المصرف ونسبة الديون.

4- **عبد القادر القيسي (2015) تحديد العوامل المؤثرة على اداء البنوك التجارية**. هدفت الدراسة لتحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية الأردنية باستخدام عناصر نموذج CAMELS، وتحديد العوامل الأكثر تأثير على الأداء. واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من 13 بنكاً تجارياً أردنياً مدرجاً في بورصة عمان خلال الفترة 2009 – 2014 واستخدمت الدراسة متغيرين لقياس أداء البنوك هما معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على الملكية (ROE)، بينما تضمنت المتغيرات المستقلة على عناصر نموذج CAMELS وهي كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة، والربحية، والسيولة، والحساسية لمخاطر السوق، بالإضافة لمتغيرات الاقتصاد الكلي والتي تشمل معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم.

ووجدت نتائج الدراسة بأن كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة، والربحية تعد من أهم العوامل وأكثرها تأثيرا على مقاييس أداء البنوك التجارية الأردنية والمتمثلة بمعدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على الملكية (ROE). وتوصلت الدراسة إلى أنه يمكن اشتقاق نموذج مصغر من نموذج CAMELS

هو نموذج CAME والذي له قدرة كبيرة على تفسير وقياس أداء البنوك التجارية الأردنية. كما أوصت الدراسة البنك المركزي الاردني بأن يستخدم النموذج المصغر CAME لتقييم البنوك.

الدراسات باللغة الاجنبية:

1- SUER Omur un model déterminant la performance des banques

يكمن مضمون هذه الدراسة في اقتراح نموذج بمكنه من دمج مجموعة من العلاقات التي تربط الأداء البنكي بمؤشراته كهدف للدراسة وتوصلت للنتائج الى ان نموذج الذي يقدم اصح النتائج هو الذي يأخذ بعين الاعتبار المحيط الاقتصادي وهذا بدراسة فترات متعددة. ومنه ملاحظة ادق للمؤشرات المدروسة.

2- BELKACEM Djamila la conduite de la politique monétaire en Algérie

يعالج الدراسة موضوع وجهات السياسة النقدية التي تقودها البنك المركزي وهذا باستعمال مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة ودراسة الزاوية الامثل التي تمكن هذه الادوات أكبر قذر فعالية وتحقيق الاهداف المعنية. واظهرت نتائج ان البنك المركزي لم يحقق الاهداف المرجوة وهذا راجع لانحصار عوائد الاقتصاد بالمدخول البترولي وتغير معدل الصرف.

المطلب الثاني: مقارنة مع الدراسات السابقة

بعد التدقيق والتحليل في الدراسات السابقة والتي شملت العديد من الأسواق والشركات في أماكن مختلفة من العالم، هذه الدراسات التي مست معظم القطاعات، المالية وغيرها باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية والرياضية والمناهج العلمية المتنوعة خلال فترات زمنية مختلفة، لاحظنا ما يأتي:

– معظم الدراسات حاولت حل اشكاليتها عن طريق حساب مؤشرات الربحية انطلاقا من التقارير السنوية ومراجعة اداء البنك بعد مقارنة النتائج لكن في دراستنا اعتمدنا على متغيرات مستقلة من زاوية غير زاوية مؤشرات الاداء بحيث اعتمدنا على الادوات الكمية للسياسة النقدية وهذا للوصول لتحليل اقتصادي شامل دقيق له وجهة نظر واقعية.

– تباينت الاساليب المستخدمة وتغيرت النماذج من CAMELS الى SPSS وغيرها واختلفنا في نموذج بانل بحيث تتضمن بيانات بانل محتوي معلوماتي أكثر من تلك البيانات المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، كما تتميز عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.

– لم تختلف عينة الدراسة من ناحية التوجه للقطاع المصرفي واستعمال التقارير السنوية لكن اختلفت في محيط الدراسة والعوامل الاقتصادية المؤثرة على اداء البنوك التجارية.

– اتفقنا مع الدراسات السابقة على ان دور أدوات السياسة النقدية غير المباشرة ايجابي على الاداء المالي للبنوك التجارية لكن هذا مربوط لا محالا بالحالة الاقتصادية الوطنية التي تحدد حركة النشاط المصرفي.

اوجه الشبه	اوجه الاختلاف
1–بينت الدراسة (1) اثر السياسة النقدية للجزائر وعلاقة ذلك بالبنوك التجارية	– عينة الدراسة ، عدد السنوات ، الادوات المستخدمة .
2– هدفت الدراسة (2،3،4) إلى التعرف على محددات ربحية المصارف التجارية والعوامل المؤثرة عليها من ضمنها مؤشر السيولة.	– اشكالية الموضوع، أثر السياسة النقدية، المكان.
3–الدراسات باللغة الأجنبية تضمنت الدراسات التي توضح دور البرامج الاحصائية(دراسة1) و الدور الذي يلعبه البنك المركزي في تنظيم السياسة النقدية باستعمال الادوات المباشرة و غير المباشرة (الدراسة2).	– اشكالية الموضوع ، نوع البرنامج ، التوسع في الدراسة

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بالأسس النظرية للسياسة النقدية للأداء المالي للبنوك التجارية، وذلك من خلال التطرق لمفهومه. كما تناولنا أهم المؤشرات المستخدمة لقياس (الاداء) فالأداء هو شرط أساسي لتنافسية أي مؤسسة مصرفية على المستوى الجزئي، أما على المستوى الكلي فالقطاع المصرفي السليم والمربح له قدرة على تحمل الصدمات والأزمات، كما حاولنا فيه ربط علاقة السياسة النقدية بالأداء المالي للبنوك .وذلك بتسليط الضوء على عوامل مفتاحية متدخلة في الأثر الاقتصادي والتي تحدث فرقا في الاداء المالي للبنوك .وذلك من خلال تناول مفاهيم الاساسية لأدوات السياسة النقدية (معدل اعادة الخصم) واهم الاهداف والوسائل المستعملة.

الفصل الثاني: دراسة أثر أدوات السياسة النقدية غير المباشرة على أداء البنوك التجارية

تمهيد

سنحاول توضيح الإجراءات والأدوات التي استخدمت في الدراسة التطبيقية لمؤشرات من خلال التطرق لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2009-2016) التي تمت فيها الدراسة، إضافة إلى التطرق إلى تحديد المتغيرات المستخدمة وفرضيات وخطوات الدراسة، ثم القيام بإجراء التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة.

وللتفصيل أكثر للدراسة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول سنقوم بعرض الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة والتي ستساعدنا في تحليل وتفسير النتائج، أما المبحث الثاني فكان لغرض تحليل وتفسير ومناقشة نتائج الدراسة والبرهان على صحة الفرضيات أو نفيها.

المبحث الأول :الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سنقوم في هذا المبحث بعرض عينة الدراسة، بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة وذلك من أجل الاستعانة بها في التحليل ومن ثم الوصول لتحقيق الفرضيات أو نفيها.

المطلب الأول :اختيار مجتمع الدراسة وتحديد متغيرات الدراسة

سنتناول في هذا المطلب العينة المستخدمة في الدراسة إضافة إلى تحديد الفترة التي تمت فيها الدراسة.

الفرع الأول :اختيار مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الجزائرية وقد تم اختيار أربعة بنوك كعينة للدراسة، (بنك الخليج الجزائر AGB، سوسيتي جنرال الجزائر SG، البنك الوطني الجزائر BNA، البنك الخارجي الجزائري BEA)

جدول رقم 3: تقديم البنوك التجارية المدروسة

البنوك	الاسم المختصر	تقديم البنك
البنك الوطني الجزائري	BNA	اول بنك تجاري وطني، أنشئ بتاريخ 13جوان1966، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة كما تخصص الى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي .
بنك الخارجي الجزائري	BEA	أنشئ بتاريخ1967/1/1 وهو يحمل صفة بنك ودائع .
بنك الخليج الجزائر	AGB	مصرف كويتي أنشئ في مجالات الخدمات المصرفية الفردية و خدمات الخزينة والخدمات المصرفية الدولية.
سوسيتي جنرال	SGA	هو ثاني اكبر بنك فرنسي تأسس عام 1864، يقع مقره الرئيسي في فرنسا .و أسس فرع الجزائر سنة 2004.

الفرع الثاني: فترة الدراسة

واشتملت الدراسة الحالية فترة التي تمتد من سنة 2009 إلى 2016 للبنوك محل الدراسة. وقد تم اختيارها بناء على المعلومات والمعطيات اللازمة والمتوفرة للدراسة التطبيقية من خلال التقارير السنوية للبنوك ومعطيات قاعدة البيانات المتوفرة على مستوى المواقع الالكترونية لبنوك محل الدراسة.

المطلب الثاني: تحديد متغيرات وخطوات الدراسة

تصميم الدراسة التطبيقية من خلال تحديد المتغيرات المستخدمة في الدراسة، مع توضيح خطوات الدراسة ومصادر جمع البيانات.

الفرع الأول: تحديد متغيرات الدراسة

سنقوم بدراسة تأثير أهم مؤشرات التقييم المالي، وتقسم متغيرات الدراسة الى مجموعتين:

- **المتغيرات التابعة:** تتمثل في نسب السيولة: نسبة النقديات المتمثلة في حاصل قسمة الخزينة على اجمالي الاصول وقمنا بترميزه (l) هذه النسبة عرضة للتغير تبعا للظروف الاقتصادية للبلد ويستخدم هذا الاحتياطي كوسيلة للتأثير في حجم الائتمان المصرفي، وان ارتفاع هذه النسبة تعني ارتفاع قدرة البنك التجاري على الوفاء بالالتزامات المالية في الأوقات الغير اعتيادية.

جدول رقم 4: مؤشرات قياس السيولة المستخدمة في الدراسة

المؤشرات	رمز المؤشر	النسب
النقديات	L	النقدية على إجمالي الأصول

المتغيرات المستقلة: تتمثل في **معدل** اعادة الخصم والاحتياطي الاجباري المعينة من طرف البنك المركزي خلال السنة كذا الكتلة النقدية $\mathbf{M_2}$ لقد قمنا بترميز هذه المتغيرات في الجدول التالي:

جدول رقم 5: مؤشرات قياس على مؤشرات السيولة المستخدمة في الدراسة

المؤشرات	رمز المؤشر	الشرح
معدل اعادة الخصم	**TE**	ويعرف سعر إعادة الخصم على أنه السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للبنوك التجارية وهو أيضًا يمثل سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها.
الاحتياطي القانوني	**RO**	هي التزام أو إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من التزامات الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، ويمكن للبنك المركزي أن يقوم بتغيير هذه النسبة بقرار عند اللزوم، ويستخدم البنك المركزي هذه السياسة ليتحكم في العرض النقدي، فعندما تبلغ السياسة النقدية الحد الأعلى من حجم الائتمان يلجأ البنك المركزي إلى الضغط على الودائع المتاحة لدى البنوك، وذلك بالرفع من نسبة الاحتياطي القانوني الواجب الاحتفاظ به لدى البنك المركزي، وعلى العكس تنخفض هذه النسبة عندما يكون الهدف تشجيع التوسع في الائتمان وزيادة العرض النقدي.
الكتلة النقدية	M_2	يشمل هذا المجمع كل من مجمع المتاحات النقدية وكذا الودائع لأجل، وهو ما يسمح لنا بإدخال أشباه النقود ضمن مكونات هذا المجموع، وبالتالي فهو يمزج بين رغبة الوحدات الاقتصادية في تحقيق الأرباح والفوائد، وبين الحصول على سيولة نقدية .

المصدر: اعتمادا على معلومات الجانب النظري للدراسة

الفرع الثاني: خطوات الدراسة ومصدر البيانات

من أجل الاجابة على الاشكاليات والفرضيات الخاصة بالدراسة ثم الاعتماد على التحليل الوصفي للبيانات، بهدف توضيح خصائص كل متغير من متغيرات الدراسة.

– جمع البيانات المالية من خلال الميزانية للبنوك محل الدراسة خلال الفترة الممتدة بين 2009 الى 2016، بناء على معطيات وبيانات التقارير السنوية وقاعدة المعطيات.

– حساب النسب المالية المتعلقة بمتغيرات الدراسة من خلال البيانات المالية السنوية للبنوك لحساب مؤشرات السيولة كذا حساب المتوسطات للمتغيرات المتعلقة بالسياسة النقدية باعتماد على المعلومات المأخوذة من قاعدة بيانات البنك المركزي كذا دراسات سابقة.

– توظيف النسب المالية والمتغيرات المستخدمة من برنامج Excelو Eviews و تقدير المتغيرات على مؤشرات السيولة والأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية.

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

لتحليل متغيرات الدراسة نستخدم نماذج بانل للكشف عن وجود علاقة تأثير بين الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية على مؤشرات السيولة ،العينة ل 4 بنوك تجارية.

الفرع الاول: تقديم نموذج بانل

لقد اكتسبت نماذج بانل في الآونة الأخيرة أهمية كبيرة خصوصا في الدراسة الاقتصادية نظرا انها تتخذ بعين الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الوحدات المقطعية في بيانات عينة الدراسة. ويتفوق تحليل بانل عن تحليل بيانات السلاسل الزمنية بمفردها وبيانات المقطعية لوحدها فقط بالعديد من الايجابيات نذكر منها ما يلي:

-تتضمن بيانات بانل محتوي معلوماتي أكثر من تلك البيانات المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، كما تتميز عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.

التحكم في التباين الفردي الذي يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية، والذي يقضي إلى نتائج متحيزة.

وتبرز أهمية بانل في أنها تأخذ بعين الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

وتأخذ بيانات بانل ثلاثة أشكال رئيسية:

نموذج الانحدار التجميعي:Pooled Régression Model يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج المقطعية عبر الزمن، حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يهمل أي تأثير للزمن وكذلك لجميع المشاهدات المقطعية. ويفترض هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين الحالات التي يتم دراستها، بالإضافة إلى القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي يجب أن تساوي الصفر. [1]

نموذج التأثيرات الثابتة: الهدف منه معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدا من خلال جعل معلمة القطع B0 تتفاوت من مجموعة الى اخرى مع بقاء الميلB_i . ثابت لكل مجموعة بيانات مقطعية.

نموذج التأثيرات العشوائية: في نموذج التأثيرات العشوائية يكون حد الخطأ ε_{it}ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره و تباين مساوي الى $\sigma^2\varepsilon$ ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات العشوائية صحيحة و غير متحيزة عادة ما

[1] فاطمة بن شنة، **ادارة المخاطر الائتمانية و دورها في تقييم ربحية البنوك التجارية**، اطروحة دكتراهغير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017، ص86.

يفرض بان التباين الخطأ ثابت لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات في المقطعية في فترة زمنية محددة. [1]

الفرع الثاني: التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة

نقوم في هذا التحليل بحساب بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة من خلال برنامج Excel ثم حساب المتوسط، الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، من اجل معرفة خاصية متغيرات الدراسة. والجدول رقم (6) يوضح تغيرات نسب السيولة خلال فترة الدراسة والجدول الذي يليه الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم 6: تغيرات نسب السيولة من اعداد الطالبة

(نسب مئوية)

البنك والسنوات	مؤشر السيولة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	المتوسط الحسابي
AGB	L	35.28	45.03	27.93	30.14	30.17	33.66	34.06	27.81	33.01
SG	L	19.99	16.69	1.67	26.09	31.55	33.25	20.11	23.13	21.56
BNA	L	6.56	8.55	3.07	4.62	14.03	8.79	11.98	10.75	8.54
BEA	L	4.41	4.05	4.49	9.37	18.48	12.14	0.11	10.75	7.975

بنك الخليج: نلاحظ ان النتائج المتوصل اليها ان اعلى نسبة السيولة (45.03) كانت سنة 2011 واقل نسبة كانت سنة (27.81) سنة 2016 بحيث نلاحظ ان هناك تذبذب خلال المدة المدروسة (2009-2016) ومتوسطا حسابيا قدر ب (33.01).

سوسيتي جنرال: نلاحظ من الجدول انه سنة 2014 حققت اعلى نسبة (33.25) في حين كانت اقل نسبة سنة 2011 فخلال فترة الدراسة كان فارق الاداء واضح و متوسطا حسابي (21.56) بنك الوطني الجزائري : اعتمادا على الجدول نلاحظ ان سنة 2014 حققت اعلى نسبة (14.03) بينما اقل قيمة كانت سنة 2011 اما المتوسط الحسابي(8.54).

بنك الخارجي الجزائري: من خلال النتائج نجد ان اعلى نسبة سيولة كانت سنة 2014 واقل نسبة سنة 2015 بمقارنة بمتوسط حسابي قدره (7.975).

[1] عبد السلام عطية، **أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي**، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2015، ص40.

جدول رقم 7: الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (نسب مئوية)

من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك المركزي و البنوك عينة الدراسة

البنوك	L	TESQ	RO	M_2
BNA	33.01	**5**	9.625	9.025
BEA	21.56	**5**	9.625	9.025
AGB	8.543	**5**	9.625	9.025
SG	7.975	**5**	9.625	9.025
المتوسط	17.772	**5**	9.625	9.025
الانحراف المعياري	11.939	2.437	0.316	0
معامل الاختلاف	0.671	0.487	0.032	0
اعلى قيمة	33.01	–	–	–
ادنى قيمة	7.975	–	–	–

من هنا نقدم المنحنيات التالية:

منحنى تغير المتوسط الحسابي للبنوك الأربعة

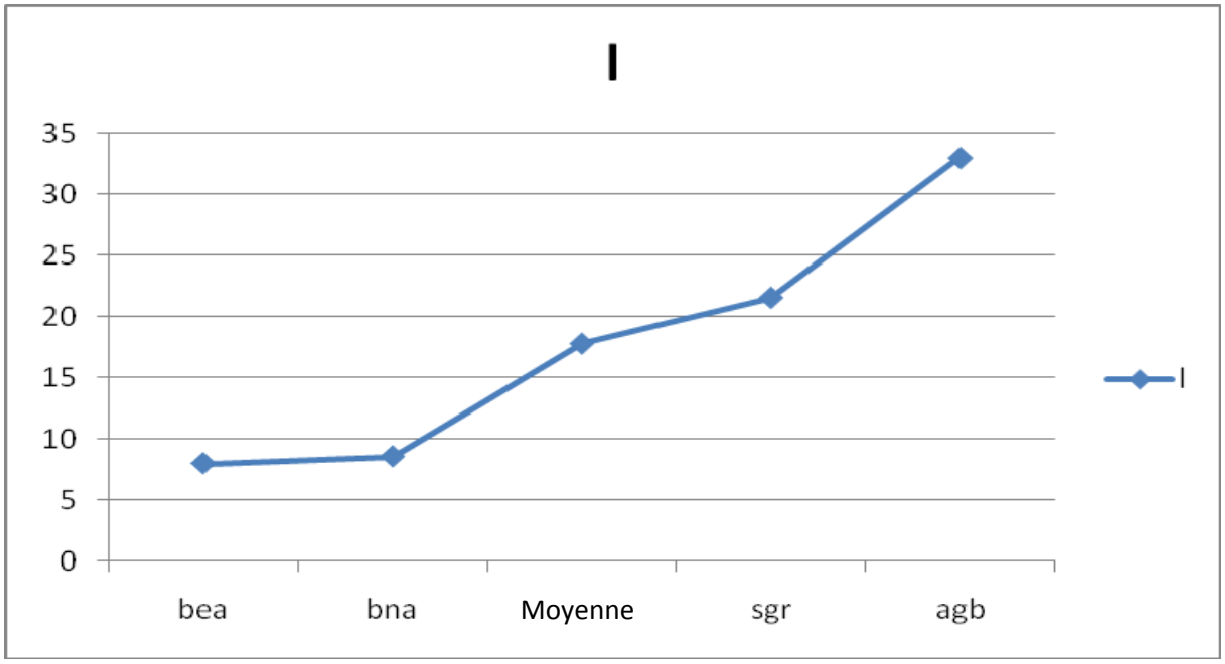

من إعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنوك و النتائج الإحصائية المحققة

من خلال الرسم البياني السابق نلاحظ ان اكبر نسبة كانت من نصيب بنك الخليج بنسبة تفوق (30%) لتليها سوسيتي جنرال و بنك الوطني الجزائري و البنك الخارجي الجزائري في الاخير ، و كما نلاحظ ان المتوسط الحسابي قدر ب : 17.779

منحنى تغير معدل اعادة الخصم

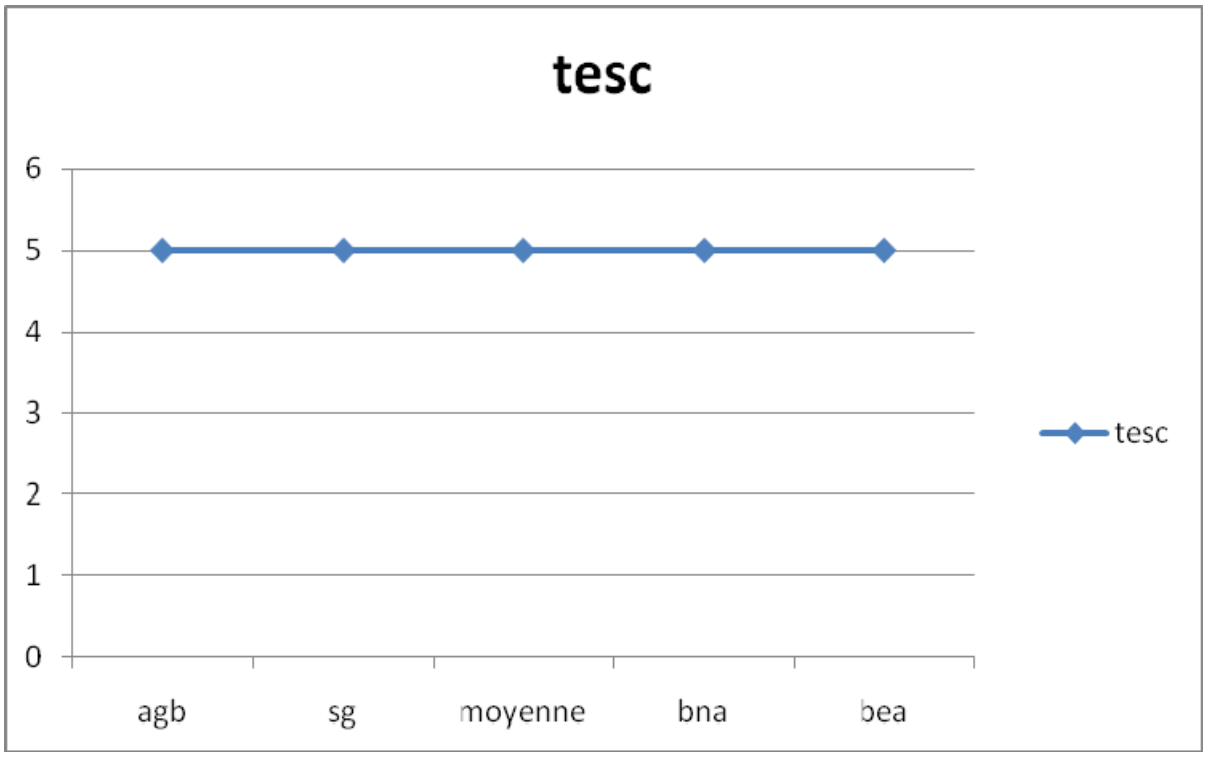

من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي

نلاحظ من خلال الرسم البياني ثبات التغير في معدل اعادة الخصم بالنسبة للبنوك الاربعة.

منحنى تغير الاحتياطي الاجباري

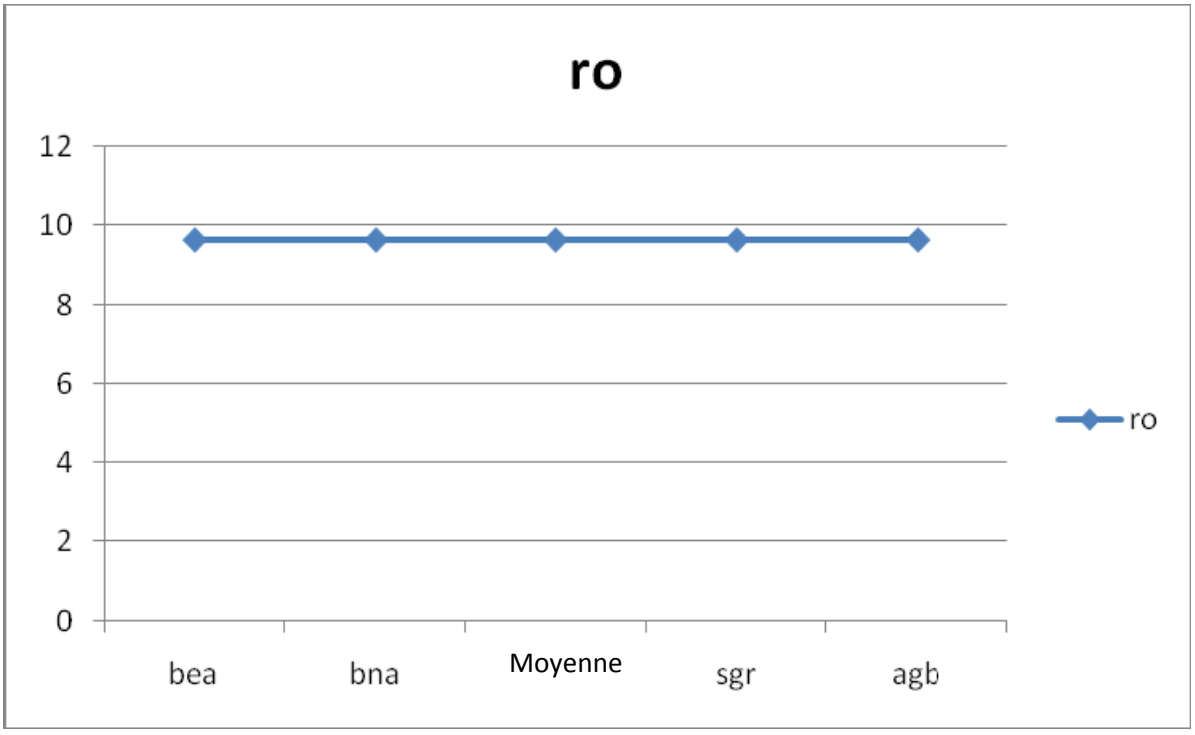

من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي

نلاحظ من خلال الرسم البياني ثبات التغير في نسب الاحتياطي الاجباري بالنسبة للبنوك الاربعة.

نحنى تغير الكتلة النقدية M2

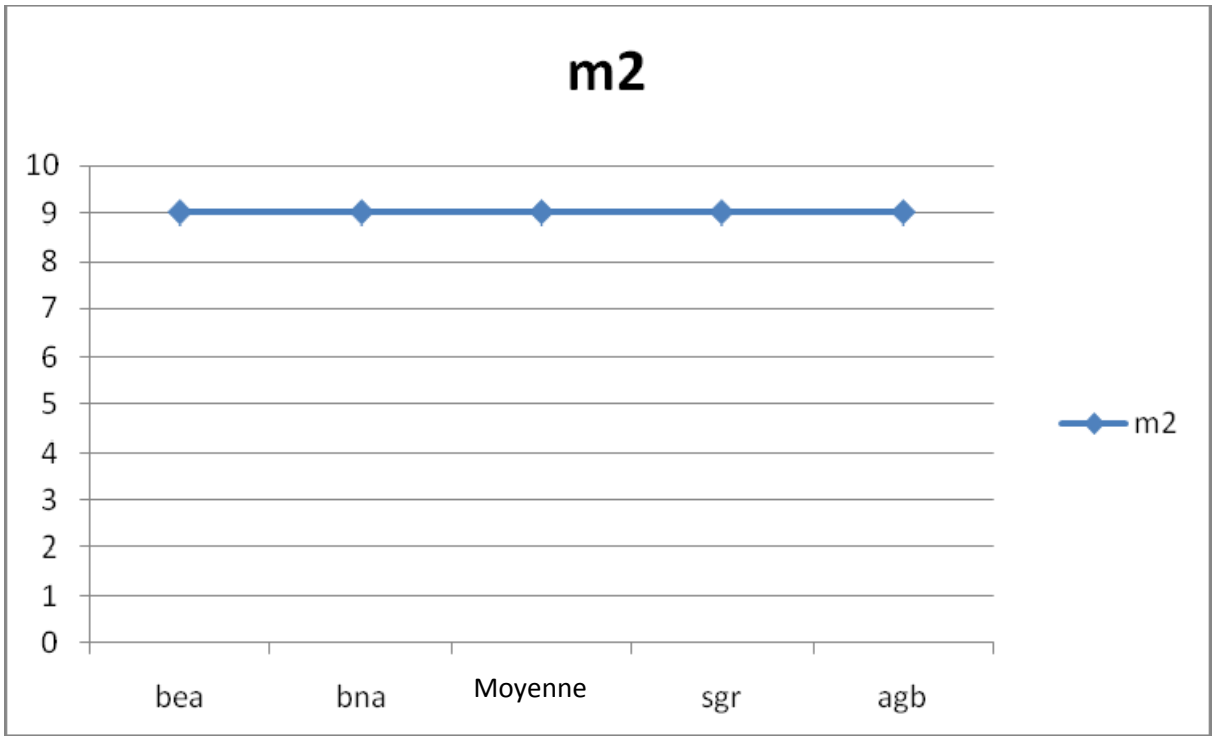

من اعداد الطالبة اعتمادا على التقارير السنوية للبنك المركزي

نلاحظ من خلال الرسم البياني ثبات تغير نسب الكتلة النقدية.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة

تعتبر نماذج بانل من الأساليب الحديثة في الاقتصاد القياسي التي تتناسب مع معطيات هذه الدراسة والتي سنستخدمها في قياس محددات الربحية، حيث سنقوم بتحديد النموذج الأمثل الذي يمثل هذه العلاقة وذلك بإجراء عدة اختبارات.

المطلب الأول: دراسة تأثير أدوات السياسة النقدية غير المباشرة على الأداء المالي

نقوم في هذا الجزء من الدراسة بإجراء دراسة قياسية لتأثير أدوات السياسة النقدية غير المباشرة على الاداء المالي للبنوك محل الدراسة عبر ثلاث نقاط كالتالي:

الفرع الأول: اختيار نموذج الدراسة

سنقوم باختيار أحسن نموذج يظهر العلاقة بين المتغيرين:

– النموذج التجميعي

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 04/25/18 Time: 10:54
Sample: 2009 2016
Periods included: 8
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.239554	22.76812	0.098364	0.9223
X1	-0.213711	1.967906	-0.108598	0.9143
X2	2.149025	1.614214	1.331313	0.1938
X3	-0.452429	0.483963	-0.934843	0.3579

R-squared	0.080121	Mean dependent var	17.77219
Adjusted R-squared	-0.018437	S.D. dependent var	12.26158
S.E. of regression	12.37410	Akaike info criterion	7.985557
Sum squared resid	4287.316	Schwarz criterion	8.168774
Log likelihood	-123.7689	Hannan-Quinn criter.	8.046289
F-statistic	0.812930	Durbin-Watson stat	0.380318
Prob(F-statistic)	0.497513		

–اختبار Lagrange Multiplier (LM)

- إذ كانت LM: عند مستوى معنوية اقل من 0.05 فإننا نرفض H0 ونقبل H1:
- H0نقبل نموذج الانحدار التجميعي.
- H1 نقبل نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائي

الجدول الموالي يوضح اختبار LM

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	66.26719 (0.0000)	4.088732 (0.0432)	70.35592 (0.0000)
Honda	8.140466 (0.0000)	-2.022061 (0.9784)	4.326365 (0.0000)
King-Wu	8.140466 (0.0000)	-2.022061 (0.9784)	5.703274 (0.0000)
Standardized Honda	8.651545 (0.0000)	-1.236865 (0.8919)	2.958850 (0.0015)

Standardized King-Wu	8.651545 (0.0000)	-1.236865 (0.8919)	4.476533 (0.0000)
Gourieroux, et al.*	--	--	66.26719 (0.0000)

نلاحظ من الجدول السابق أن احتمال الخطأ Breusch-Pagan يساوي 0.0000 أقل من 0.05 وعلية نرفض H0 ونقبل H 1 أي أن النموذج الملائم هو إما النموذج الثابت أو العشوائي.

-النموذج العشوائي

Dependent Variable: Y
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 04/25/18 Time: 10:56
Sample: 2009 2016
Periods included: 8
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 32
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.239554	12.32106	0.181766	0.8571
X1	-0.213711	0.935909	-0.228346	0.8210
X2	2.149025	0.767698	2.799310	0.0092
X3	-0.452429	0.230166	-1.965664	0.0593

	Effects Specification	
	S.D.	Rho
Cross-section random	11.75727	0.7997
Idiosyncratic random	5.884954	0.2003

	Weighted Statistics		
R-squared	0.278023	Mean dependent var	3.096965
Adjusted R-squared	0.200669	S.D. dependent var	6.582329
S.E. of regression	5.884954	Sum squared resid	969.7150
F-statistic	3.594138	Durbin-Watson stat	1.681466
Prob(F-statistic)	0.025821		

	Unweighted Statistics		
R-squared	0.080121	Mean dependent var	17.77219
Sum squared resid	4287.316	Durbin-Watson stat	0.380318

-النموذج الثابت

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 04/25/18 Time: 10:57
Sample: 2009 2016
Periods included: 8
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.239554	10.82821	0.206826	0.8378
X1	-0.213711	0.935909	-0.228346	0.8212
X2	2.149025	0.767698	2.799310	0.0097
X3	-0.452429	0.230166	-1.965664	0.0605

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.814232	Mean dependent var	17.77219
Adjusted R-squared	0.769648	S.D. dependent var	12.26158
S.E. of regression	5.884954	Akaike info criterion	6.573315
Sum squared resid	865.8170	Schwarz criterion	6.893944
Log likelihood	-98.17303	Hannan-Quinn criter.	6.679594
F-statistic	18.26273	Durbin-Watson stat	1.883241
Prob(F-statistic)	0.000000		

- نستخدم اختبار HAUSMAN للاختيار بين النموذج العشوائي والثابت وتعطه فرضياته كما يلي:

H0 نقبل نموذج التأثيرات العشوائية

H1 نقبل نموذج التأثيرات الثابت

-اختبار HAUSMAN

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	3	1.0000

* Cross-section test variance is invalid. Hausman statistic set to zero.
Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
X1	-0.213711	-0.213711	-0.000000	NA
X2	2.149025	2.149025	-0.000000	NA
X3	-0.452429	-0.452429	-0.000000	NA

نلاحظ من الجدول أعلاه ان قيمة الاحتمال تساوي 1.0000 أكبر من 0.05 أي اننا نقبل H0 ونرفض H1أي النموذج العشوائي الأكثر معنوية وكفاءة في تحليل بيانات الدراسة عن النماذج الأخرى

الفرع الثاني: تفسير نموذج الدراسة

1- معنوية المعالم المقدرة:

نختبر الدلالة الإحصائية لكل من المعاملات المقدرة في المعادلة:

المعنوية الإحصائية α_0

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = 0 \\ H_1: \alpha_0 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار 0.8571≤0,05 (مستوى المعنوية) و منه نرفض H1 و نقبل H0 أي أن المعلمة المقدرة α_0 لا تختلف معنويا في الواقع عن الصفر و أن قيمتها المقدرة ليس لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الإحصائية α_1

$$\begin{cases} H_0: \alpha_1 = 0 \\ H_1: \alpha_1 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار 0.8210≤0,05 (مستوى المعنوية) و منه نرفض H1 و نقبل H0 أي أن المعلمة المقدرة α_1 لا تختلف معنويا في الواقع عن الصفر و أن قيمتها المقدرة ليس لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الإحصائية α_2

$$\begin{cases} H_0: \alpha_2 = 0 \\ H_1: \alpha_2 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار0092≤0,050 (مستوى المعنوية) و منه نرفض H0 و نقبل H1 أي أن المعلمة المقدرة α_2 تختلف معنويا في الواقع عن الصفر و أن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

المعنوية الإحصائية α_3

$$\begin{cases} H_0: \alpha_3 = 0 \\ H_1: \alpha_3 \neq 0 \end{cases}$$

من خلال الجدول السابق نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار 0.0593≤0,05 (مستوى المعنوية) و منه نرفض H0 و نقبل H1 أي أن المعلمة المقدرة α_3 تختلف معنويا في الواقع عن الصفر و أن قيمتها المقدرة لها دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.

2- المعنوية الكلية للنموذج:

في هذا الاختبار نختبر الدلالة الإحصائية للمعاملات بشكل إجمالي وفق الفرضيتين:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_0 = \alpha_1 = \alpha_2 = 0 \\ H_1 au moins(\alpha_j \neq 0) V_j = 1.2.3 \end{cases}$$

من خلال الجدول أعلاه نجد أن القيمة الإجمالية للاختبار 0.025821≥0.05 brob(F.stastic) ومنه نرفض H0، ونقبل H1، بمعنى انه يوجد على الأقل معلمة تختلف معنويا عن الصفر أي وجود دلالة إحصائية للمعادلة المقدرة وبقيمة بمستوى معنوية 5.%

3- جودة التوفيق:

يمكن أن نلاحظ جودة التوفيق مقبولة للمعادلة المقترحة من خلال قيمة R^2 معاملا للتحديد الذي يساوي 0.2780، بمعنى أن المعادلة المعطاة تفسر لنا 27,80% من التغيرات الإجمالية للعائد على الأصول و هي تعبر عن نسبة مقبولة لتفسير العلاقة بين نسبة السيولة من جهة و معدل احتياطي الإجباري و الكتلة النقدية من جهة

من خلال النقاط الثلاث السابقة يمكننا أن نلاحظ القوة الإحصائية الجيدة للمعادلة المقترحة في تفسير العلاقة المدروسة ومن ثم مصداقية النتائج المستخلصة منها.

الفرع الثالث: تحليل وتفسير النتائج

- **متغيرة الاحتياطي الإجباري:** بالنظر إلى القدرة التفسيرية لمتغيرات الدراسة الخاصة بالبنوك نجد انه كلما تتغير نسبة الاحتياطي الإجباري بوحدة واحدة تتغير نسبة السيولة بمقدار 2.14 وأن اتجاه العلاقة بينهما موجبة لذا **نقبل الفرضية** والتي تنص على أنه يوجد أثر ودلالة إحصائية بين الاحتياطي الإجباري للبنك و سيولته، ويمكن تفسير هذا الأثر الإيجابي على أنه كلما زاد الاحتياط الإجباري للبنك تزيد سيولته وهذا لان الاحتياطي الإجباري هو سيولة ممكنة يلجأ إليها البنك عند الحاجة وبالتالي فان الزيادة في نسبة الاحتياط الإجباري هي زيادة في سيولة البنك.

- **متغيرة معدل إعادة الخصم:** أثبتت النتائج عدم وجود أثر بين معدل إعادة الخصم الذي يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية ونسبة سيولة هذه البنوك، أي أن معدل إعادة الخصم لا يفسر التغيرات التي تحدث في معدل العائد على الأصول ومنه **نرفض الفرضية** التي تنص على وجود أثر ودلالة احصائية بين معدل اعادة الخصم ونسبة السيولة.

- **متغيرة الكتلة النقدية:** بالنظر إلى القدرة التفسيرية لمتغيرات الدراسة الخاصة بالبنوك نجد انه كلما تتغير الكتلة النقدية بوحدة واحدة تتغير نسبة السيولة بمقدار 0.45 و أن اتجاه العلاقة بينهما عكسية لذا **نقبل الفرضية** والتي تنص على أنه يوجد أثر ودلالة إحصائية بين الكتلة النقدية للبنك و سيولته، ويمكن تفسير هذا الأثر السلبي على أنه كلما زادت الكتلة النقدية تنقص سيولة البنك وهذا لان كلما تزيد الكتلة النقدية تنخفض أسعار الفائدة على الودائع وبالتالي يحجم الأفراد عن الإيداع لدى البنك مما يساهم في خفض سيولته.

ملخص الفصل

حاولنا من خلال هذا الجزء التطبيقي للدراسة الإجابة على التساؤلات الجزئية، بحيث أجريت الدراسة على عينة تتكون من أربع بنوك تجارية في الجزائر جلال الفترة من سنة 2009 الى 2016، باستخدام نماذج بانل. اثبتت الدراسة على ان الاحتياطي الإجباري والكتلة النقدية $\mathbf{M_2}$ لهما تأثير على نسبة السيولة مما يؤدي بالتأثير على الأداء المالي واتضح ايضا ان معدل اعادة الخصم ليس له أي تأثير على نسبة السيولة وكذلك على الأداء المالي لدى هذه البنوك.

خاتمة

خاتمة:

تعتبر السياسة النقدية مجموعة من الاجراءات التي تستهدف التأثير على حجم الكتلة النقدية من اجل تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية وذلك باستخدام مجموعة من الادوات المباشرة وغير المباشرة خصوصا على الصعيد المصرفي مما يفرض على البنوك التجارية اعادة تقييم ادائها بشكل دوري بما يمكنها من مواكبة التغيرات واستغلال الفرص الامثل ومن هنا جاء موضوع أثر ادوات السياسة النقدية الغير مباشرة على اداء البنوك التجارية ليعالج إشكالية ما مدى تأثير أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة على الأداء المالي للبنوك التجارية؟

وقد تناولت في هذا البحث عينة لأربعة بنوك بنك الخليج الجزائرAGB، سويسيتي جنرالSG، بنك الوطني الجزائريBNA، بنك الخارجي الجزائريBEA، للفترة (2016-2009) و ذلك في فصلين عالج الأول الإطار النظري للأداء المالي كذا عموميات حول السياسة النقدية و أدواتها و في الفصل الثاني دراسة تطبيقية حول اثر أدوات السياسة النقدية غير المباشرة على الأداء المالي للبنوك التجارية، توصل فيها إلى عدد من النتائج يمكن ذكر أبرزها فيما يلي:

- توجد علاقة عكسية بين التغير في قيمة الكتلة النقدية ومؤشر السيولة؛
- يوجد أثر ودلالة إحصائية بين الاحتياطي الإجباري والاداء المالي للبنوك التجارية ممثلا بسيولتها؛
- عدم وجود أثر بين معدل إعادة الخصم الذي يفرضه البنك المركزي على الاداء المالي للبنوك التجارية ونسبة سيولة هذه البنوك.

ومنه نستنتج ما يلي:

- باستخدام النماذج القياسية تبين وجود اثر بين أدوات السياسة النقدية غير المباشرة على أداء البنوك التجارية يرجع هذا لارتباط حجم الكتلة النقدية بأسعار الفائدة على الودائع وبالتالي تأثر حركة إيداع الأفراد لدى البنوك التجارية و بالتالي انخفاض او تزايد في سيولة هذه البنوك ، دون نسيان اثر الاحتياطي الإجباري على نسبة السيولة، باعتباره سيولة ممكنة يلجأ إليها البنك عند الحاجة وبالتالي فان الزيادة في نسبة الاحتياط الإجباري هي زيادة في سيولة البنك ، لكنه تبين عدم وجود اثر لمعدل إعادة الخصم على الأداء المالي لهذه البنوك التجارية أي أن معدل إعادة الخصم لا يفسر التغيرات التي تحدث في معدل العائد على الأصول .
- من خلال الدراسات التي عالجت موضوع الأداء المالي للبنوك التجارية التي أشارت لوجود علاقة بين نسب السيولة وأداء البنوك عامة وهذا بتبيين العوامل المؤثرة عليها لاحظنا انها اتفقت في ذلك على الدور الذي

يلعبه مؤشر السيولة على الاداء المالي البنوك التجارية ولم تتفق مع النتائج المتعلقة باثر المتغيرات الأخرى نظرا لاكتسابها طابع الدراسة الخاص.

توصيات الدراسة :

– ضرورة إتباع الوضعية المالية للبنك التجاري وهذا بأخذ بعين الاعتبار لأدوات السياسة النقدية غير المباشرة للحصول على أحسن النتائج .

– دراسة اثر العوامل الاقتصادية المتدخلة في نشاط البنوك التجارية من زاوية أوسع و باستخدام البرامج الإحصائية الحديثة.

افاق الدراسة:

من خلال هذه الدراسة ونتائجها يمكن رؤية الأفاق التالية:

– توسيع الحد الزمني لإعطاء نظرة أوسع لأثر أدوات السياسة النقدية الغير مباشرة على أداء البنوك.

– بناء نموذج قياسي بعدد أكبر من المتغيرات التفسيرية لمقارنة أثر الأدوات مدى تأثير كل منهم على أداء البنوك.

المراجع

الكتب :

-رايس حدة، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة

-محمد سمحان حسين و يونس يامن اسماعيل ، **قتصاديات النقود و المصار ف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

-يوسف أحمد عبد الوهاب ،**التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، بدون طبعة ،دار حامد للنشر والتوزيع ،الأردن، 2008.

-سامر بطرس جلدة ،**النقود والبنوك**، ط1، دار البداية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 .

-حدة رايس ، **دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية**، بدون طبعة، دار ايتر اك للطباعة والنشر، القاهرة ،2009.

-أكرم حداد و مشهور هذلول ،**النقود والمصارف "مدخل تحليلي ونظري** ،ط1، دار وائل للنشر ،الأردن، 2005.

-حسين محمد سمحان و إسماعيل يونس يامن ،**اقتصاديات النقود والمصارف**، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، ،الأردن، 2011.

-صخري عمر ،**اقتصاد مؤسسة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،ط الأولى ، 2009

-كنعان علي ، **النقود و الصيرفة و السياسة النقدية** ،الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني،1433/2012.

اطروحة الدكتراه :

-بقبق ليلى ، **الية تاثير السياسة في الجزائر ومعوقاتها الداخلية** ، اطروحة دكتراه غير منشورة ، جامعة ابي بكر بلقايد بتلمسان ،2015/2014 .

مذكرة ماجستر :

-حفصي رشيد ، **تقييم الاداء المالي للمؤسسات المسعرة** ، مذكرة ماجستر غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2011/2010.

-شنن نبيل ، **استخدام بطاقة الاهداف الموزونة كمدخل لقياس و تحسين الاداء في المؤسسة الاقتصادي** ، مذكرة ماجستر غير منشورة ، 2010/2009

-عماري سليم ، **دور تقييم الاداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات** ، مذكرة ماجستر غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2015/2014 .

منشور :

-عشي عادل ، **الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2002/2001

-المركز الجامعي احمد زبانة ، **اثر السياسة النقدية على المعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر** ، غليزان.

-محمود جلال ، **استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الاداء المالي و التنبؤ بالازمات المالية للشركات** ، المؤتمر الدولي السابع بجامعة الزرقاء الخاصة .

مذكرة ماستر :

-بن احمد احمد ،**اثر السياسات الاقتصادية على الاداء المالي للبنوك التجارية** ، مذكرةماستر غير منشورة ، جامعة حمه الوادي ،2015/2014 .

-تالي رزيقة، **تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة العقيد اكلي محند اولحاج بالبويرة،2011/2010.

-ربيع سليمة ، **دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي** ، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة اكلي محند بالبويرة ، 2015 / 2014 .

-غزال رقية ، **اثر السياسات الاقتصادية على تقييم الاداء للبنك التجاري** ،مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة حمه لخضر الوادي ، 2015/2014، .

-مسعودي سناء ،**تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية** ،مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، 2015/2014 .

-مدوخ ماجدة ، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي** ، مذكرة ماجستر غير منشورة ، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2003/2002.

-وجدي جميلة ، **السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم** ، مذكرة ماستر غير منشورة ،جامعة ابي بكر بلقايد بتلمسان ، 2016/2015 .

الملاحق

الملحق رقم (01)

جدول تغيرات نسب السيولة

جدول يوضح تغير معدل اعادة الخصم الوحدة (النسب المئوية)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
م.ا.خ	4	4	4	4	4	4	8	8

الملحق رقم (02)

جدول يوضح تغير الاحتياطي الاجباري

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
ا.اج	**8**	**9**	**9**	**11**	**12**	**12**	**8**	**8**

الملحق رقم (03)

جدول يوضح تغير الكتلة النقدية M_2

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
M2	**3.1**	**13.8**	**19.9**	**10.9**	**8.4**	**14.4**	**0.3**	**1.4**

الملحق رقم (04)

النموذج التجميعي

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 04/25/18 Time: 10:54
Sample: 2009 2016
Periods included: 8
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.239554	22.76812	0.098364	0.9223
X1	-0.213711	1.967906	-0.108598	0.9143
X2	2.149025	1.614214	1.331313	0.1938
X3	-0.452429	0.483963	-0.934843	0.3579

R-squared	0.080121	Mean dependent var	17.77219
Adjusted R-squared	-0.018437	S.D. dependent var	12.26158
S.E. of regression	12.37410	Akaike info criterion	7.985557
Sum squared resid	4287.316	Schwarz criterion	8.168774
Log likelihood	-123.7689	Hannan-Quinn criter.	8.046289
F-statistic	0.812930	Durbin-Watson stat	0.380318
Prob(F-statistic)	0.497513		

الملحق رقم (05)

اختبار Lagrange Multiplier (LM)

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	66.26719 (0.0000)	4.088732 (0.0432)	70.35592 (0.0000)
Honda	8.140466 (0.0000)	-2.022061 (0.9784)	4.326365 (0.0000)
King-Wu	8.140466 (0.0000)	-2.022061 (0.9784)	5.703274 (0.0000)
Standardized Honda	8.651545 (0.0000)	-1.236865 (0.8919)	2.958850 (0.0015)
Standardized King-Wu	8.651545 (0.0000)	-1.236865 (0.8919)	4.476533 (0.0000)
Gourieroux, et al.*	--	--	66.26719 (0.0000)

الملحق رقم (06)

النموذج العشوائي

Dependent Variable: Y
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 04/25/18 Time: 10:56
Sample: 2009 2016
Periods included: 8
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced)
observations: 32

Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.239554	12.32106	0.181766	0.8571
X1	-0.213711	0.935909	-0.228346	0.8210
X2	2.149025	0.767698	2.799310	0.0092
X3	-0.452429	0.230166	-1.965664	0.0593

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	11.75727	0.7997
Idiosyncratic random	5.884954	0.2003

Weighted Statistics			
R-squared	0.278023	Mean dependent var	3.096965
Adjusted R-squared	0.200669	S.D. dependent var	6.582329
S.E. of regression	5.884954	Sum squared resid	969.7150
F-statistic	3.594138	Durbin-Watson stat	1.681466
Prob(F-statistic)	0.025821		

Unweighted Statistics			
R-squared	0.080121	Mean dependent var	17.77219
Sum squared resid	4287.316	Durbin-Watson stat	0.380318

الملحق رقم(07)

النموذج الثابت

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 04/25/18 Time: 10:57
Sample: 2009 2016
Periods included: 8
Cross-sections included: 4
Total panel (balanced) observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.239554	10.82821	0.206826	0.8378
X1	-0.213711	0.935909	-0.228346	0.8212
X2	2.149025	0.767698	2.799310	0.0097
X3	-0.452429	0.230166	-1.965664	0.0605

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.814232	Mean dependent var	17.77219
Adjusted R-squared	0.769648	S.D. dependent var	12.26158
S.E. of regression	5.884954	Akaike info criterion	6.573315
Sum squared resid	865.8170	Schwarz criterion	6.893944
Log likelihood	-98.17303	Hannan-Quinn criter.	6.679594
F-statistic	18.26273	Durbin-Watson stat	1.883241
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق رقم (8)

اختبارHAUSMAN

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.000000	3	1.0000

* Cross-section test variance is invalid. Hausman statistic set to zero.

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
X1	-0.213711	-0.213711	-0.000000	NA
X2	2.149025	2.149025	-0.000000	NA
X3	-0.452429	-0.452429	-0.000000	NA

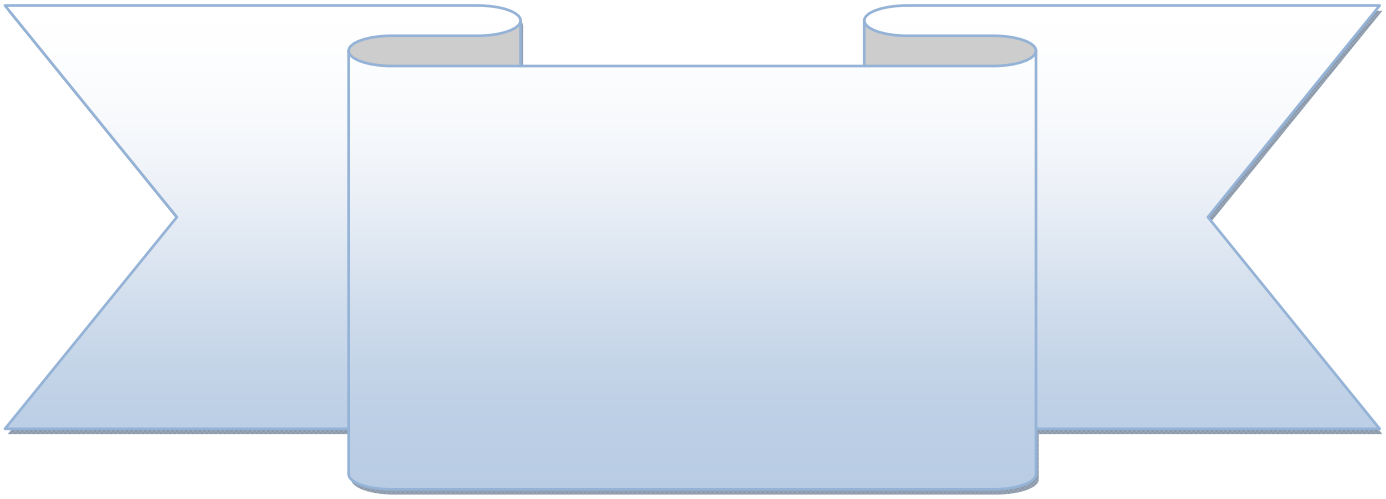

الفهرس

الإهداء ..... **II**
الشكر ..... **III**
ملخص ..... **IV**
قائمة المحتويات ..... **VI**
قائمة الجداول ..... **VII**
قائمة الملاحق ..... **VIII**
المقدمة ..... **ب**
الفصل الأول: التأصيل النظري للأداء المالي والسياسة النقدية .....
تمهيد **2**
المبحث الاول: مفاهيم عامة للأداء المالي والسياسة النقدية **2**
المطلب الاول: ماهية البنوك التجارية **2**
الفرع الاول: تعريف البنوك التجارية 3
الفرع الثاني: خصائص البنوك التجارية 3
الفرع الثالث: وظائف البنوك التجارية 4
المطلب الثاني: عموميات حول الاداء المالي **4**
الفرع الاول: مفهوم الاداء المالي 5
الفرع الثاني: اهمية الاداء المالي 6
المطلب الثالث: تقييم الاداء المالي وعناصره **6**
الفرع الاول: مفهوم تقييم الاداء المالي 7
الفرع الثاني: اهداف تقييم الاداء المالي 7
الفرع الثالث: عملية تقييم الاداء 8
الفرع الرابع: مؤشرات قياس ربحية البنوك التجارية 8
المطلب الرابع: السياسة النقدية وادواتها **10**
الفرع الاول: تعريف السياسة النقدية 10
الفرع الثاني: اهداف السياسة النقدية 11
الفرع الثالث: ادوات السياسة النقدية 13
المبحث الثاني: الدراسات السابقة **17**
المطلب الاول: الدراسات السابقة **17**
المطلب الثاني: مقارنة مع الدراسات السابقة **19**
خلاصة الفصل **21**

الفصل الثاني: دراسة اثر ادوات السياسة النقدية غير المباشرة على اداء البنوك .....
تمهيد 21
المبحث الأول :الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة 21
المطلب الأول :اختيار مجتمع الدراسة وتحديد متغيرات الدراسة 21
الفرع الأول :اختيار مجتمع الدراسة 21
الفرع الثاني: فترة الدراسة 22
المطلب الثاني: تحديد متغيرات وخطوات الدراسة 22
الفرع الأول: تحديد متغيرات الدراسة 22
الفرع الثاني: خطوات الدراسة ومصدر البيانات 23
المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.....24
الفرع الاول: تقديم نموذج بانل 24
الفرع الثاني: التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة 25
المبحث الثاني: الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة 28
المطلب الأول: دراسة تأثير أدوات السياسة النقدية غير المباشرة على الأداء المالي 28
الفرع الأول: اختيار نموذج الدراسة 28
الفرع الثاني: تفسير نموذج الدراسة 32
الفرع الثالث: تحليل وتفسير النتائج واختبار الفرضيات 33
ملخص الفصل 35
خاتمة 37
المراجع 40
الملاحق 42
الفهرس 47